

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٢٥

الإثنين، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧٣ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام (A/74/324)

تقرير الأمين العام (A/74/325 و A/74/326)،

مشروع القرار (A/74/L.8)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب في الجمعية العامة بسعادة القاضي تشيلي إيويه - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

لقد كان تعزيز العدالة والقانون الدولي دائماً عنصراً أساسياً في أعمال الجمعية العامة. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى، أكد رؤساء الدول والحكومات مجدداً على دعمهم لنظام عالمي يتسم بالسلام والرخاء والعدل ويستند إلى سيادة راسخة للقانون. ولا يزال نظام روما الأساسي معلماً في رحلتنا المشتركة صوب

تحقيق العدالة الدولية. وقد أثبت اعتماده التزام الدول الأعضاء بإنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. ومن الواضح أن الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية في معرض الوفاء بولايتها بموجب نظام روما الأساسي تتماشى مع العمل الذي نؤديه جميعاً للنهوض بالعدالة وسيادة القانون بغية الحفاظ على السلام.

وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، يجب أن نفكر فيما حققناه في مجال تعزيز سيادة القانون والالتزام بتجاوز جميع العقبات التي تعترض طريقنا. إن النظام الدولي القائم على القواعد هو أفضل ضمان لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وإذ ننظر في هذا البند من جدول الأعمال اليوم، فإنني واثق من أننا سندكر أنفسنا بالتزامنا المشترك تجاه السلام والعدالة الدوليين. وإنني على ثقة بأننا سننجح في السعي معاً لتحقيق تلك المثل العليا لصالح الجميع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1934966 (A)



كما أود أن أشكر الرؤساء السابقين للجمعية العامة على الدعم السياسي والمعنوي الذي قدموه المحكمة، في حدود قدراتهم. وقد كنتُ شاهداً على تقديم الرئيسة السابقة للجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، هذا الدعم خلال فترة ولايتها. وها أنا ذا أراه آتياً في ولاية السيد محمد باندي.

(تكلم بالفرنسية)

لا يزال تعاون الدول على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لأنشطة المحكمة. ونحن ممتنون للغاية على التعاون الوثيق الذي تتلقاه المحكمة من العديد من الدول، سواء كان ذلك في مجال توفير المعلومات، أو تنظيم سفر الشهود، أو الحصول على الوثائق أو تجميد الأصول. ومع ذلك، فهناك مجال واحد - هو تنفيذ أوامر الاعتقال - يشكل فيه الافتقار إلى التعاون الناجح عقبة رئيسية أمام وفاء المحكمة الجنائية الدولية بولايتها.

ومن الجوانب المهمة لتلك المشكلة الحالة المثيرة للقلق في الأمم المتحدة. فأكثر من نصف أوامر الاعتقال المعلّقة - ثمانية منها على وجه التحديد - تتصل بالحالات التي أحالها مجلس الأمن إلى المدعي العام للمحكمة. وينبع التزام السلطات الليبية والسودانية بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأحثّ المجلس على اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة امتثال السلطات الليبية والسودانية لطلبات التعاون الموجهة إليها، لا سيما فيما يتعلق باعتقال ونقل المتهمين الهاربين في الوقت الراهن.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا يزال من غير المقبول ألا يتم الاستماع على النحو الملائم إلى الادعاءات بارتكاب سلوك إجرامي بمستوى خطورة تلك القضايا أمام أي محكمة. وهذا من غير المقبول من وجهة نظر

ويشترّني الآن أن أدعو القاضي تشيلي إيبوه - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، إلى مخاطبة الجمعية.

القاضي إيبوه - أوسوجي (رئيس المحكمة الجنائية الدولية)

(تكلم بالفرنسية): للمرة الثانية في ولايتي رئيساً للمحكمة الجنائية الدولية، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للمحكمة، الذي جرى تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة (انظر A/74/324). ولن أخوض في تفاصيل محتواه؛ بل سأقدم مجرد لمحة عامة عن الحالة الراهنة للمحكمة، مع معالجة بعض المسائل المطروحة بمزيد من التفصيل.

(تكلم بالإنكليزية)

وقبل أن أمضي قدماً، أود أن أتوقّف هنا لأهنئ معالي السيد تيجاني محمد باندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة. وقد حظيتُ بمعرفته شخصياً بصفته رجلاً لا يطغى على براعته الفكرية الفائقة إلا تواضعه العفوي الجَمّ وشعوره غير الاعتيادي بالواجب. والجمعية العامة في أيدٍ أمينة بكونه رئيساً لها.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير المحكمة للأمم المتحدة لما تقدمه للمحكمة الجنائية الدولية من دعم ومساعدة مستمرين لا يقدّران بثمن، حتى ولو كان على أساس استرداد التكاليف، حسب الاقتضاء. وهذه مساعدة واسعة النطاق، على النحو المفصّل في تقرير المحكمة، وهي تشمل التعاون في مجالات من قبيل خدمات المؤتمرات والنقل والاتصالات والمساعدة الطبية والترتيبات الأمنية. وتكتسي هذه المساعدة حقاً، ولا سيما في سياق العمليات الميدانية، بالغ الأهمية لعمل المحكمة. وباسم المحكمة الجنائية الدولية، أشكر الأمين العام والإدارة العليا للمنظمة على هذا الدعم وجميع أشكال الدعم الأخرى المقدّمة إلى المحكمة، في الوقت الذي نسعى فيه جميعاً جاهدين لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلام والأمن وتمتّع الجميع بحقوق الإنسان والتنمية واحترام القانون الدولي.

قرار التأكيد الصادر عن الدائرة التمهيدية، من المتوقع أن تبدأ المحاكمة في العام المقبل.

وقد أصدرت المحكمة أوامر الاعتقال الأولى لها بخصوص الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تتعلق بالعنف المسلح الذي بدأ في عام ٢٠١٢. وفي ذلك السياق، أحيل السيد ألفريد بيكاتوم إلى عهدة المحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي والسيد باتريس - إدوار نغايسون في كانون الثاني/يناير. وتجري الدائرة الابتدائية حالياً مداولاتها قبل إصدار قرارها بشأن إقرار التهم، وقد عقدت جلسات لذلك الغرض في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر.

وإلى جانب أعمال الشعبة التمهيدية والشعبة الابتدائية، كانت دائرة الاستئناف مشغولة للغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن ضمن التطورات الملحوظة أن دائرة الاستئناف أصدرت حكماً بشأن مسألة التعاون فيما يتعلق بتقاعس المملكة الأردنية الهاشمية في تنفيذ أوامر إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة ضد السيد عمر البشير، الذي كان رئيساً للسودان في الوقت الذي تم فيه تقديم طلب التعاون. وكان جوهر المسألة ما إذا كان الرئيس البشير، الذي كان رئيساً في الفترة الزمنية المعنية، مشمولاً بالحماية من الاعتقال بفعل الحصانة الممنوحة له بموجب القانون الدولي.

وعقب جلسة استمرت لمدة أسبوع، استمعت خلالها دائرة الاستئناف إلى إفادات من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، فضلاً عن عدد من أساتذة القانون من ذوي الخبرة في الموضوع، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في القضية. وفي ذلك الحكم، قررت دائرة الاستئناف أن القانون الدولي لا يعترف بأي حصانة للسيد البشير فيما يتعلق بالمحكمة، في الظروف الخاصة بالقضية. وهو حكم استغرق وقتاً طويلاً بالضرورة، وقد سمح بتوضيح وتسوية المسألة القانونية المتنازع عليها لأغراض الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية.

الضحايا، ومن غير المقبول من وجهة نظر المجتمع الدولي، وهو غير مقبول من وجهة نظر سيادة القانون. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أساليب العمل العامة للمحكمة الجنائية الدولية: يحظى كل شخص مشتبه فيه يمثل أمام المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة عادلة، وفقاً لأقوى ضمانات المحاكمة وفق الأصول القانونية، وبحسب المعايير الدولية. ويجب التشديد على ذلك.

وأود الآن أن أقدم موجزاً مقتضباً لأنشطة المحكمة خلال العام الماضي. لقد تم إصدار أحكام نهائية - أحكام ابتدائية بشأن ما إذا كان المدعى عليه مذنباً - في محاكمتين تجريان ضد ثلاثة متهمين.

ومن هذه المحاكمات محاكمة السيد بوسكو نتاغندا، الذي أدين بـ ١٨ تهمة تتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في مقاطعة إيتوري بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد رفع الدفاع دعوى استئناف لا تزال قيد النظر.

وشملت المحاكمة الثانية قضيتين ضد السيد لوران غباغبو والسيد شارل بليه غوديه، بشأن ادعاءات العنف الانتخابي في كوت ديفوار. وقد برأت الدائرة الابتدائية المتهمين في نهاية عرض أدلة الادعاء، في أعقاب ما أسماه محامون في بعض أنحاء العالم بحقّ عروض "عدم وجود ما يستوجب المساءلة". وقد استأنفت المدعية العامة الحكم، والاستئناف قيد النظر.

وتستمر المحاكمة الثالثة، التي تشمل السيد دومينيك أونغوين، في عرض أدلة الدفاع. وتعلق القضية بجرائم ادّعي ارتكابها في شمال أوغندا.

وفيما يتعلق بالقضايا الجديدة المحالة إلى المحاكمة، فقد تم مؤخراً تأكيد التهم الموجهة إلى السيد الحسن آغ عبد العزيز آغ محمد آغ محمود بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وذلك بخصوص الأعمال التي يزعم أنها ارتكبت في تمبكتو بمالي. وفيما عدا نتيجة دعوى الاستئناف التي رفعها الدفاع ضد

كانت ناتجة عن شدة إحباط الضحايا من القرارات التي لا تروق لهم، أو عن مثلي الدول الذين يحرصون على منع اتخاذ قرار لا يريدونه. ويجب على المجتمع الدولي وكل عضو من أعضائه كفالة ألا توجه تهديدات من أي نوع ضد الاستقلال الذي تحتاج إليه المحكمة كي تضطلع بولايتها في خدمة البشرية.

وقد أنهت المدعية العامة تحقيقاتها الأولية في حالة غابون، وخلصت إلى أن المعلومات المتاحة لم توفر أساسا معقولا للاعتقاد بأن جرائم تدخل في نطاق اختصاص المحكمة قد ارتكبت. ولذلك فقد رفضت فتح تحقيق. ويجري مكتب المدعية العامة حاليا تحقيقات أولية بشأن ثماني حالات محتملة وتحقيقات مستمرة في ١١ حالة.

وأود أن أقول بضع كلمات عن أعمال العدالة التعويضية الجارية بموجب نظام روما الأساسي. لقد تم قبول أكثر من ١٠٠٠ ضحية للمشاركة في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية وطلب التعويض عن الضرر الذي لحق بهم. ويمثل هذا التركيز الجديد على العدالة التعويضية تحولا كبيرا في الإطار المفاهيمي، خلافا لعمليات المحكمتين المخصصتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، اللتين ركزتا بشكل حصري تقريبا على العدالة العقابية. ويقوم الصندوق الاستئماني للمحكمة المخصص للضحايا بتنفيذ الأوامر القضائية الأولى للمحكمة بشأن التعويضات.

وفي قضية السيد أحمد الفقي المهدي، الذي اعترف بأنه مذنب في جريمة الحرب المتمثلة في تدمير الآثار الدينية في تمبكتو بمالي، أمر القضاة باتخاذ مجموعة من تدابير التعويض الملائمة لظروف القضية، بما في ذلك التعويض الفردي للأشخاص الذين تتوقف سبل معيشتهم على مواقع التراث الحمية، وتدابير رمزية للإشارة إلى الاعتراف العام بالضرر المعنوي الذي لحق بهم، وتدابير مجتمعية ترمي إلى استعادة النشاط الاقتصادي المتوقف ونشر اعتذار السيد المهدي باللغات المستخدمة في تمبكتو.

وفي تطورات أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلبت المدعية العامة إدنا قضائيا لبدء التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية التي يدعى أن ميانمار ارتكبتها ضد طائفة الروهينغا، وهي ليست دولة طرفا في نظام روما الأساسي، ولكن سلوكها تضمن ترحيل ضحايا إلى بنغلاديش، التي هي دولة طرف في النظام الأساسي. وقد جاء هذا الطلب عقب حكم أولي صدر عن الدائرة التمهيدية الأولى، فحواه أن المحكمة قد تمارس الولاية القضائية في حالة وجود عنصر واحد على الأقل في الجريمة يندرج في إطار اختصاص المحكمة، أو إذا ارتكب جزء من تلك الجريمة، أو نُفذ، كما حدث في هذه الحالة، في إقليم دولة طرف في نظام روما الأساسي.

وفيما يتعلق بأفغانستان، رفضت الدائرة التمهيدية طلب المدعية العامة الإذن بفتح تحقيق في الحالة. وبعد ذلك استأنفت المدعية العامة وبعض مثلي الضحايا هذا القرار. والاستئناف قيد النظر حاليا أمام دائرة الاستئناف. ويرتكز طلب المدعية العامة في هذه الحالة على النظرية القائلة بأن الأحداث المزعومة حدثت في إقليم أفغانستان، التي هي دولة طرف في نظام روما الأساسي، أو أن الانتهاكات المزعومة وقعت أيضا في أراضي دول أخرى أطراف في نظام روما الأساسي.

وعلى نحو ما تعلم الجمعية بلا شك، فقد أثارت هذه المسألة الكثير من الجدل في المحكمة، ولا سيما من قبل مثلي مجموعات الضحايا الذين أصيبوا بإحباط شديد إزاء قرار الدائرة التمهيدية. ولكن تقريرتي عن المسألة سيكون بالضرورة ناقصا إن لم يرد في سجل الجمعية الإشارة إلى أن الجدل قد أثاره أيضا التهديد السياسي المباشر الذي أطلقه ضد المحكمة كل من مستشار الأمن القومي السابق ووزير الخارجية في حكومة الولايات المتحدة. وهذه التطورات المؤسفة لا مكان لها في أي مجتمع من المجتمعات التي تطبق سيادة القانون. ولكن يجب أن تؤدي المحكمة عملها دون أن تأبه للتهديدات والخلافات، سواء

واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً في هذا السياق على القيم الأساسية والمكاسب التي تقدمها المحكمة الجنائية الدولية لعالمنا. وفي هذا السياق، لا بد لي أن أشير إلى أنه قبل بضع أسابيع من اعتماد نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨، ذكر الرئيس نيلسون مانديلا العالم بأن البشر قد اقترفوا بالفعل ما يكفي من الفظائع بحق بعضهم البعض، ملاحظاً بأنه كان بالوسع تجنب العديد من تلك الفظائع، أو على الأقل التقليل منها، لو كانت هناك محكمة جنائية دولية عاملة وفعالة. وها قد باتت اليوم لدينا المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي كان ماديا يتمنى قيامها، وهي آلية دائمة لضمان أن يخضع للمساءلة في نهاية المطاف مستقبلاً الأشخاص الذين يقتربون بحق الآخرين فظائع مثل الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وكذلك جريمة العدوان التي باتت المحكمة الجنائية الدولية، في الواقع، ذات اختصاص للبت فيها. وقد حققت المحكمة في غضون ١٧ عاماً من العمل أكثر مما تصور الكثيرون. والواقع أن المحكمة الجنائية الدولية قد غيرت نظرة العالم إلى المساءلة عن الجرائم البشعة السالفة الذكر تغييراً جذرياً.

وعلياً أن نتذكر ما قاله الأمين العام السابق كوفي عنان بمناسبة اعتماد نظام روما الأساسي:

”حتى الآن، عندما كان أهل السلطة من الرجال يرتكبون جرائم ضد الإنسانية، كانوا على دراية بأنه طالما ظلت السلطة بيدهم فما من محكمة على وجه الأرض بوسعها محاكمتهم.“

وتنطوي هذه الملاحظة على الغرض الأساسي من المحكمة الجنائية الدولية وأهميتها الدائمة بالنسبة للبشرية. وبفضل قيام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الآن، بات حتى أقوى الرجال - وهم عادة رجال - في ريب من إفلاتهم من العقاب إذا ما ارتكبوا ضد إخوانهم من البشر الجرائم البشعة التي يمنعها نظام روما الأساسي.

وفي قضية أخرى، وهي قضية السيد جيرمين كاتانغا، أمر القضاة بدفع تعويض مالي للأفراد باعتباره تديراً رمزياً، كما أمروا بجبر جماعي للضرر يُقدم في شكل دعم نفسي، ودعم لتوفير السكن والأنشطة المدرة للدخل والتعليم.

والفكرة الأساسية هي أن تدابير التعويض ترمي تحديداً إلى معالجة الضرر الذي تعرض له الضحايا نتيجة الجرائم التي تبث فيها المحكمة بثبوت التهم على المدعى عليه. وإذا كان للمدعى عليه موارد مالية، فإنها ستُلحق بالتعويضات وتستخدم لهذا الغرض. أما إذا كان المدعى عليه أو عليها في حالة عوز، يجوز للصندوق الاستثماري لصالح الضحايا أن يستخدم التبرعات الخيرية من الحكومات والجهات المانحة الخاصة لجبر أضرار الضحايا.

وفضلاً عن ذلك، وبالإضافة إلى جميع القضايا المتداولة في قاعة المحكمة، فقد استفاد مئات الآلاف من الضحايا في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من برامج الصندوق الاستثماري لصالح الضحايا في إطار ولاية تقديم المساعدة المسندة إليه. وتصف ولاية تقديم المساعدة أحد جوانب عمل الصندوق الاستثماري الذي يسعى إلى تقديم بعض المساعدة إلى من يتضح أنهم من ضحايا الجرائم، دون أن تعوقه الاعتبارات المتعلقة بإثبات تهمه اقتراف الجاني الضرر الذي عانى منه الضحايا. ويقوم الصندوق الاستثماري حالياً بتوسيع نطاق ولاية تقديم المساعدة المسندة إليه لتشمل جمهورية أفريقيا الوسطى وبدراسة جدوى استهلال مشاريع مماثلة في عدة بلدان أخرى.

ومن واجبي الإشارة إلى أن قدرة الصندوق الاستثماري على إحداث تغيير مرهونة إلى حد كبير بموارده المالية. وفي هذا الصدد، فإنني أحث بشدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري لصالح الضحايا من أجل دعم عمله الهام في هذا الصدد.

شهادة خبير أفاد بأنه قبل الانتخابات المعنية، كانت الانتخابات السابقة التي أُجريت في البلد مشوبة على نحو دائم بالحوادث العنيفة التي زادت شدتها أكثر فأكثر لدى إجراء الانتخابات التي تلت. ولكن بعد بدء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية التي تناولت أعمال العنف المسجلة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، شهدت الانتخابات اللاحقة في ذلك البلد انخفاضاً ملحوظاً في حالات العنف أثناء الانتخابات.

كما أبلغني قادة الدول، ووزراء الحكومات وقيادات المجتمع المدني أن قيام المحكمة الجنائية الدولية وعملها كان لهما دور هام وإيجابي للغاية في منع إراقة الدماء في سياق الانتخابات في بلدانهم. وذلك لأن الجميع أدرك بأن كل من يرتكب مثل هذا العنف قد ينتهي به الأمر أمام المحكمة الجنائية الدولية ليحاسب على أفعاله. وهذه القيمة الردعية وحدها كافية كعائد لما تم استثماره في المحكمة الجنائية الدولية، مما يعني أنني أطمئن الجهات الممولة لعمليات المحكمة إلى أن أموالها لم تذهب هباء.

ولكن القيمة البالغة الأهمية للمحكمة تتجاوز تلك الإنجازات. ولا بد لي من التأكيد على أن المحكمة الجنائية الدولية ذات قيمة واضحة أيضاً لبعث التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة، التي تشدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن حق تماماً على تحقيقها في شكل الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

والفكرة المطروحة بسيطة للغاية: لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة في وقت تسود فيه النزاعات والفظائع والخوف. وربما سمعني بعض أعضاء الجمعية أقول هذا الكلام من قبل، ولكن أهمية هذه النقطة تسوغ تكرارها: ستظل التنمية الاجتماعية والاقتصادية أضغاث أحلام عندما يُقتل الناس أو يُجرحون ويصابون بصدمات نفسية مدى الحياة جراء جميع أعمال العنف في النزاعات المسلحة؛ أو في حين لا يتمكن الملايين من الناس من العمل بسبب التباطؤ الاقتصادي الناجم

وحتى إن كان يبدو أن الظروف السائدة في الوقت الراهن تتيح الإفلات من العقاب، على الجناة وأعوأهم الآن أن يسلموا بأن إفلاتهم من العقاب سيظل فعلاً غير مشروع في نظر العالم وأنه قد لا يدوم طالما لدينا محكمة جنائية دولية دائمة تقوم بطرح أسئلة عن المساءلة على المدى الطويل وعلى الساحة الدولية عند تعذر طرحها على الصعيد القطري. وقد تكون ثمة مقاومة، بل تهديدات خطيرة تقف في وجه طرح تلك الأسئلة، ولكن ما دامت المحكمة تضطلع بمهامها كاملة، فإن تلك الأسئلة ستُطرح في نهاية المطاف، وبهذا تظهر القيمة الملزمة لذلك وهي القيمة الردعية للمحكمة الجنائية الدولية. ولا مغالاة في التأكيد بشدة على قيمة الردع. وهناك أسباب كثيرة تدعو إلى الإصرار على أن مجرد وجود هذه الآلية القضائية الدائمة للإخضاع للمساءلة يعتبر حقاً، على أقل تقدير، عقبة مزعجة تعوق حرية إرادة من تسول لهم أنفسهم ارتكاب جرائم لإنسانية جماعية أو على نطاق واسع.

وإن أهمية المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد واضحة بوجه خاص في سياق الانتخابات في أفريقيا - وهي المنطقة الأصلية التي أنتمي إليها - حيث كثيراً ما كان العنف يستخدم على مرّ الزمن كوسيلة للحصول على السلطة السياسية في شكل هجمات واسعة النطاق أو منهجية بحق السكان المدنيين، وهو ما يُعتبر، من حيث الجوهر، جريمة ضد الإنسانية. ومنذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وظهور أولى قضاياها المتعلقة بأعمال العنف التي تشوب الانتخابات، سُجل انخفاض ملحوظ في حالات أعمال العنف التي تشوب الانتخابات والتي لطالما كان الغرض منها تشويه التجربة الديمقراطية باستخدام هذا العنف للحصول على السلطة باسم الديمقراطية.

وكما قد يعلم بعض الحاضرين، فقد ترأست جلسات المحكمة في قضية معينة تتعلق بأعمال العنف عقب الانتخابات في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وفي هذه القضية، استمعنا إلى

ولكنها تعرقل أيضا التنمية الإقليمية، بالإضافة إلى مشاكل المهاجرين التي سبق وأن أشرت إليها.

ويمكننا أيضا أن نتوقف لبرهة للتفكير في أن ثمن الحرب قد يكون أكثر مدعاة للإحباط بطرق أخرى، حيث إنه، وفقا للتقديرات، كانت التكلفة الإجمالية للحربين العالميتين حوالي ٢٠ تريليون دولار، أي ٢٠ ٠٠٠ بليون دولار بسعر العملة اليوم، وهو ما يعادل حوالي ٢٥ في المائة أو الربع من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العالم معا. وهذه مبالغ لا يمكن تقريبا تصورها في أي وقت من التاريخ، وهي أموال أهدرت على حربين فقط. وينبغي أن نفكر في تكاليف جميع الحروب الأخرى بالإضافة إلى الحربين العالميتين.

وهل من الصعب حقا أن نفهم أنه كان بالإمكان إسداء خدمة أفضل للبشرية لو أن جميع تلك الأموال قد استثمرت في إيجاد حلول لبعض مشاكل العالم الأصعب من خلال العلم والتعليم والتنمية؟ ويمكننا أن نتخيل، على سبيل المثال، ما الذي كان سيحدث لو أن نفس مبلغ العشرين تريليون دولار قد استثمر في شكل تمويل إضافي، على سبيل المثال، للبحوث المتعلقة بسرطان الثدي أو أي نوع آخر من السرطان أو بعض الأمراض الأخرى التي ينفطر لها قلب البشرية يوميا.

وكل ما سبق ذكره يعني أن منع نشوب النزاعات والفظائع التي تنجم عنها والتصدي لها بعزم ودون تهاون من خلال سيادة القانون يشكّلان هدفا ذا أهمية بعيدة المدى لأهم جوانب حياة الإنسان، بما في ذلك التنمية الاقتصادية. وهو هدف للعالم بأسره؛ فلا يمكن لأي دولة بمفردها حل هذه المشكلة، ناهيك عن البقاء بمنأى عنها لفترة طويلة. ولا بد لي أن أشدد في هذا الصدد على أنه لا يوجد حاجز قوي أو عميق أو مرتفع أو خطير بدرجة تسمح لأي بلد بأن يظل بمنأى دائما عن سيل البؤس البشري العارم الذي ينهمر على الدوام في ظل تلك الظروف التي تشهد ارتكاب جرائم منصوص عليها في نظام

عن الحرب؛ أو عندما لا يستطيع المزارعون الذهاب إلى مزارعهم بسبب العمليات العسكرية الجارية أو الألغام الأرضية؛ أو في حين لا يتمكن مباشرو الأعمال الحرة من القيام بأعمالهم بسبب الحروب المستعرة التي تؤدي دائما إلى تدمير البنية التحتية الاقتصادية؛ أو عندما لا يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة بسبب الحرب؛ أو في حين تُهدر الموارد الثمينة، الشحيحة أصلا في العديد من الحالات، على الأسلحة، بدلا من استثمارها في التعليم والرعاية الصحية والاستدامة الاقتصادية؛ أو عندما يتعد المستثمرون بسبب خوفهم من النزاعات وعدم الاستقرار؛ أو في حين تُضطر أفضل العقول البشرية في بعض الدول للفرار بأعداد كبيرة بحثا عن بلدان أكثر أمانا؛ أو عندما يتعين على البلدان المجاورة، بل وحتى الأبعد بكثير، أن تناضل للتعامل مع تدفقات اللاجئين الهاربين من البلدان التي تمر بحالة حرب.

وفي وقت سابق من هذا العام، وصف وزير الاقتصاد الليبي كيف أن النزاع الدائر في ليبيا ألحق أضرارا بالغة بالهيكل الأساسية للبلد وقضى على ما يزيد كثيرا على ٤٠ بليون دولار من احتياطات النقد الأجنبي الليبية وحدها. وتؤكد تلك الشهادة ما فتئ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقولانه منذ وقت طويل بشأن العلاقة بين النزاعات المسلحة والتنمية الاقتصادية. واستنادا إلى دراسة هامة صادرة عن البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١١،

”تفوق التكلفة المتوسطة للحرب الأهلية ما يحققه بلد نام متوسط الحجم من نمو [في الناتج المحلي الإجمالي] على مدى ٣٠ سنة. وتحتاج مستويات التجارة فترة ٢٠ سنة للتعافي بعد حوادث العنف الكبيرة.“

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الآثار السلبية لا تتوقف عند الحدود الوطنية. ويجب التأكيد على أن آثار النزاعات تعوق النمو ليس في البلدان المتورطة في الحرب بشكل مباشر فحسب،

وفي أوقات كهذه، لا بد لي أن أردد كلمات الرئيس النيجيري بخاري،

”أحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك، كمسألة تمثل سياسة حكومية مقصودة، ليتسنى أن يصبح هذا النظام معاهدة عالمية.“

المسألة ليست مجرد ما هي الاستفادة من ذلك لأية دولة معينة، بالرغم من أن الفوائد العامة المتمثلة في الردع بصفة خاصة هي فوائد واضحة. إنها أيضا مسألة المساهمة في الأهداف الجماعية للبشرية. إن كل تصديق يضيف لبنة أخرى إلى الجدار الذي يحمي البشرية من أخطر الجرائم التي يمكن تخيلها. ويساعد كل تصديق على تقليل مساحة الإفلات من العقاب، وكل تصديق هو مساهمة في نبع التعويضات والمساعدات التي يمكن الاعتماد عليها بطريقة منظمة ومنهجية لتروي تعطش الضحايا للعدالة، حتى ولو كان ذلك بأكثر الطرق رمزية، حين يفشل كل شيء آخر.

(تكلم بالفرنسية)

مرة أخرى أشكر الحاضرين على اهتمامهم وأتمنى لهم جلسة مثمرة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا لعرض مشروع القرار A/74/L.8..

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

كما نعرب عن امتناننا للرئيس إيبويه - أوسوجي على عرضه وعن تقديرنا للجهود المستمرة التي يبذلها هو وفريقه لدعم المحكمة الجنائية الدولية. إن التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/74/324) يقدم لمحة عامة واضحة عن العمل

روما الأساسي وحيثما لا توجد آلية دولية للإصرار على تحقيق المسألة في الأجل الطويل.

ويسهم نظام روما الأساسي، بوصفه صكا متعدد الأطراف، في جعل عالمنا مكانا أفضل، ولو حتى من خلال سد الثغرات بطرق قابلة للتنفيذ. وهو يقوم بذلك من خلال تجريم الحروب العدوانية وزيادة احتمالات الملاحقة الجنائية عندما تُرتكب جرائم حرب - كما هو الحال حتما في كل حرب - كجزء من النزاعات المسلحة، بصرف النظر عن بدء إطلاق النار وعندما تُرتكب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، كما يحدث غالبا، تحت غطاء النزاعات المسلحة. وبهذه الطريقة، تمارس المحكمة الضغط اللازم على عقول أولئك الذين لا يلقون بالا تقريبا لإغراق شعبهم وغيره من الشعوب في نزاعات مسلحة تتصف بالأنانية.

وينبغي أن تتوفر للجميع إمكانية الوصول إلى العدالة، وهو أمر يحدنا الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة على كفالاته. بيد أن أكثر من ٧٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة ليست أطرافا في نظام روما الأساسي حاليا. وفي الممارسة العملية، يعني ذلك أن بعض النزاعات المأساوية التي تعكر صفو العالم وتُثقل على وجدانه وأخلاقياته بعيدة ببساطة عن طائلة المحكمة الجنائية الدولية عندما تُرتكب فظائع داخل أقاليم الدول التي لم تصدق على نظام روما الأساسي أو لم تنضم إليه. وبعبارة أخرى، فإن ضحايا هذه الفظائع يُتركون للمعاناة خارج منطقة العدالة العقابية والعدالة الكفيلة بجبر الضرر التي أنشأها نظام روما الأساسي. ومن ثم، فإنهم يصبحون ضحايا من ثلاثة جوانب: بداية، بسبب الفظائع التي تعرضوا لها، وبسبب الإفلات من العقاب الذي يتمتع به الجناة على ما يبدو في غياب محكمة ملاذ أخير دولية، وبسبب عدم وجود أي قدر ولو ضئيل من التعويض الذي يوفره نظام روما الأساسي.

غير حكومية بمنع السعي إلى مساءلة مرتكبي أسوأ الجرائم الدولية التي تنظر فيها المحكمة.

تؤيد مملكة هولندا اتخاذ تدابير لتعزيز المحكمة من خلال جمعية الدول الأطراف، وذلك على سبيل المثال من خلال التدقيق بشكل أوثق في مدى ملاءمة جميع المرشحين قبل انتخاب القضاة. علاوة على ذلك، تؤيد إجراء استعراض شامل لأداء المحكمة من قبل خبراء مستقلين. وبهذه الطريقة سوف تتلقى رؤية واضحة لأكبر التحديات الحالية وأفضل السبل للتصدي لها.

ثالثاً، يجب أن ننظر بمزيد من التحليل في تعاوننا كدول وأجهزة تابعة للأمم المتحدة مع المحكمة في تنفيذ ولايتها. وفي رأينا أنه ينبغي لجميع الدول أن تتعاون مع المحكمة. ينبغي لها أن تنفذ أوامر الاعتقال المعلقة وفقاً لالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي أو قرارات مجلس الأمن. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون التطوعي من جانب الدول هو أيضاً أمر حيوي لكي تؤدي المحكمة عملها بفعالية وكفاءة.

ومن الطرق العملية لدعم المحكمة في هذا الصدد إبرام اتفاقات إطارية بشأن نقل الشهود وإطلاق سراح الأشخاص وإنفاذ الأحكام. كما ينبغي التعامل مع ما يتم الإقرار بأنه عدم امتثال من خلال إجراءات ملموسة تتخذها الدول الأطراف ومجلس الأمن. علاوة على ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى متابعة الحالات التي يحيلها إلى المحكمة الجنائية الدولية وإلى تعزيز التعاون. ويجب على الدول الأطراف أن تدعم عمل المحكمة وتسهيله طوال المراحل المختلفة لإجراءاتها القضائية.

سيكون من الأهمية بمكان معالجة جميع ما سبق ذكره في أقرب وقت ممكن، وذلك بهدف اتخاذ قرار محدد في جمعية الدول الأطراف لعام ٢٠٢٠ هنا في نيويورك، عندما يتعين علينا أيضاً انتخاب المدعي العام الجديد وستة قضاة جدد. أمل أن تتمكن جميع الدول من اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز هذه المؤسسة

الكبير الذي تم إنجازه في الفترة المشمولة بالتقرير، فضلاً عن التحديات المقبلة. إن مملكة هولندا تفخر باستضافة المحكمة الجنائية الدولية وبتقديم الدعم القوي لها.

بالنظر إلى الأهمية الكبيرة للموضوع المطروح، اسمحوا لي أن أتناول القضايا الثلاث التالية: أولاً مكافحة الإفلات من العقاب؛ وثانياً تعزيز المحكمة، وثالثاً التعاون.

أولاً، مكافحة الإفلات من العقاب هي إحدى الأولويات الكبرى للسياسة الخارجية الهولندية. يجب تقديم مرتكبي الفظائع الجماعية إلى العدالة. لسوء الحظ، تتعرض المساءلة والقانون الجنائي الدولي لضغوط شديدة ويواجهان في الوقت الحالي مقاومة سياسية. غالباً ما تتم عرقلة مجلس الأمن عن طريق استخدام حق النقض في هذه المسائل، وبسبب استخدام حق النقض أخفق المجلس في مساءلة مرتكبي الفظائع الجماعية في الحالات التي تشتد الحاجة إليها. إن سورية مثال مثير للأسف على ذلك. المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة أنشأتها الدول. ولسوء الحظ ليست كل الدول مستعدة حتى الآن للانضمام إلى معركتنا ضد الإفلات من العقاب، لكننا نواصل السعي لتحقيق عالمية المحكمة. في غضون ذلك، لا يمكننا الجلوس والانتظار. يجب أن نتأكد من أن المحكمة الجنائية الدولية تحقق أفضل ما في وسعها.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز المحكمة، وكما قلت، فإن هولندا تؤيد بقوة المحكمة الجنائية الدولية. هذه المحكمة هي تجسيد لفكرة مفادها أن أخطر الجرائم تهم المجتمع الدولي بأسره. ويجب ألا تمر هذه الجرائم بدون عقاب. المحكمة الجنائية الدولية هي منظمة لا غنى عنها في مكافحة الإفلات من العقاب، وبالتالي يجب علينا تعزيزها. يجب أن نجعلها أكثر كفاءة، وذلك بإصدارها لأحكام متقنة وبقدرتها على تثبيت أقدامها في مواجهة الضغوط من أطراف غير حكومية. لا يمكننا السماح لأطراف

وتؤدي المحكمة الجنائية الدولية أيضاً دوراً مهماً في تعزيز النظام القائم على القواعد ويمكنها أن تسهم في إحراز التقدم في بناء السلام والمصالحة بعد انتهاء الصراع.

غير أن المحكمة تواجه عدداً من التحديات. ويجب أن تتصدى جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والمحكمة لهذه التحديات بسرعة وعلى نحو يتسم بالفعالية والكفاءة ويحسن النتائج والآثار باستمرار، بما في ذلك من خلال استخدام الموارد بعناية ووفقاً للأولويات. وترحب بلدان الشمال الأوروبي بالعمل الذي تضطلع به حالياً الدول الأطراف والمحكمة والمجتمع المدني في هذا الصدد. ويجب أن يتسنى للمحكمة العمل بصورة مستقلة ونزيهة، وتدعم بلدان الشمال الأوروبي المحكمة في هذا الصدد. ومن الضروري تعزيز نظام روما الأساسي والمحكمة للتصدي لهذه التحديات بغية تحقيق رؤية القائمين على صياغة النظام الأساسي.

ويكمن إضفاء الطابع العالمي في صميم ما وعدت به المحكمة الجنائية الدولية، وبوجه أعم في صميم العدالة الدولية. ومن خلال زيادة عدد الدول الأطراف، ستصبح المحكمة أقدر على التصدي لأخطر الجرائم الدولية إلى جانب تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتأثير. وتواصل بلدان الشمال الأوروبي دعم انضمام جميع الدول إلى نظام روما الأساسي. ونحن على استعداد للانخراط في حوار بناء بشأن التحديات التي تواجهها بعض الدول الأطراف في علاقاتها مع المحكمة الجنائية الدولية. واستناداً إلى التزاماتنا القانونية، نشجع إجراء مناقشات بناءً بشأن المجالات التي يمكن تحسين أداء المحكمة أكثر فيها. وتكتسي مواصلة الحوار أهمية رئيسية.

تتوقف فعالية المحكمة في الاضطلاع بولايتها إلى حد كبير على التعاون مع الدول وغيرها من الجهات المعنية والمنظمات الدولية. وأود، في هذا المنتدى، أن أشير تحديداً إلى التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية على النحو

المهمة، وأدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي لأن تفعل ذلك وأن تنضم إلينا في معركتنا ضد الإفلات من العقاب. ويظل طموحنا هو تحقيق عالمية المحكمة، إذ ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تصبح دولاً أطرافاً.

في الختام، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/74/L.8. يرحب مشروع القرار بأحدث تقرير للمحكمة عن أنشطتها. ويشيد مشروع القرار أيضاً بدور المحكمة الجنائية الدولية في نظام متعدد الأطراف يهدف إلى إنهاء الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون، وتشجيع احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام الدائم وتعزيز تنمية الأمم، كل ذلك وفقاً للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. أقدم مشروع القرار هذا إلى الجمعية العامة لاعتماده دون تصويت، وأتقدم بخالص الشكر لجميع الدول التي شاركت في تقديمه. يمثل عدد الرعاة المشاركين إشارة واضحة إلى الأهمية التي يعلقها الأعضاء على التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية.

السيدة إينستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، وهي آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج، وبلدي السويد.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها السنوي إلى الأمم المتحدة (انظر A/74/324). أود أيضاً أن أشكر القاضي شيلي إيبويه - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على عرضه الشامل حول القضايا الرئيسية في التقرير.

يتم ارتكاب جرائم بشعة دون عقاب في العديد من الصراعات والحالات في جميع أنحاء العالم. إن المحكمة الجنائية الدولية وولايتها الحيوية المتمثلة في مساءلة مرتكبي أخطر الجرائم وتوفير العدالة للضحايا، مع التمسك بمبدأ التكامل، لا تزالان من الضروريات الحتمية في السعي إلى تحقيق العدالة الدولية.

أما بالنسبة للحالة في ميانمار، فإنها لا تزال مدعاة للقلق الشديد، لا سيما في ضوء التقارير التي تفيد بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ولاية راخين. ونشعر ببالغ القلق إزاء النتائج الواردة في آخر تقرير لبعثة تقصي الحقائق في ميانمار. ونحث سلطات ميانمار على إجراء تحقيقات ذات مصداقية، تتشبا مع المعايير الدولية. ويشكل إنشاء مجلس حقوق الإنسان لآلية التحقيق المستقلة لميانمار، لجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام ٢٠١١، خطوة أخرى هامة نحو كفالة المساءلة. ومع ذلك، فإن إحالة مجلس الأمن للحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية لا تزال أقوى الوسائل الكفيلة بتحقيق المساءلة في ميانمار.

ويشكل الأعمال الكاملة لحقوق الضحايا جانبا هاما من جوانب استمرار نجاح المحكمة وجدواها. ونشيد بالعمل الهام الذي يضطلع به الصندوق الاستئماني لصالح ضحايا الجرائم الخاضعة للولاية القضائية للمحكمة وأسر هؤلاء الضحايا. ونلاحظ مع التقدير ما يضطلع به الصندوق من عمل في مجال توفير خدمات الدعم وإعادة التأهيل لضحايا الجرائم الجنسية والجنسانية. وقد دأبت بلدان الشمال الأوروبي على دعم الصندوق ونشجع الدول والكيانات الأخرى على التبرع له.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمدعية العامة وعملها الدؤوب سعيا إلى تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية. ونثني على عملها في مكافحة الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم الوحشية ضد الأطفال أو التي تلحق الضرر بهم.

ولكي تتمكن المحكمة من أداء مهمتها على النحو الأمثل، لا بد من تمويلها بشكل ملائم أيضاً. وسيجري تناول ميزانية المحكمة في جمعية الدول الأطراف في وقت لاحق من هذا العام، ولكننا نود أن نشدد على أنشطة المحكمة في جميع أرجاء العالم

المبين في التقرير. ونشاطر تقدير المحكمة الشديد للتعاون والدعم بالغَي الأهمية من جانب القيادة العليا للأمم المتحدة. ونرحب أيضا بالدعم التشغيلي الذي تتلقاه المحكمة من كيانات وإدارات ومكاتب أخرى تابعة للأمم المتحدة فضلا عن المستشارين الخاصين ومثلي الأمين العام. ولا يزال من الأهمية بمكان إدماج المحكمة الجنائية الدولية في منظومة الأمم المتحدة من خلال الاعتراف بأنشطتها ودعمها في مختلف تقارير الأمم المتحدة وقراراتها وإعلاناتها وغير ذلك من الوثائق التي تعتمد عليها الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة.

ولا يزال من الضروري تعزيز التعاون بين المحكمة ومجلس الأمن. وينطبق ذلك تحديدا على حالات عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك تعزيز متابعة الحالات التي يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة. فعقب إحالة الحالة في دارفور والحالة في ليبيا إلى المحكمة، نلاحظ أن المحكمة أبلغت المجلس بـ ١٥ حالة من حالات عدم التعاون من جانب الدول، غير أن المجلس لم يرد بشكل جوهري على أي من هذه البلاغات. ونحث بقوة جميع الدول على التعاون بشكل كامل وفعال مع المحكمة، تتشبا مع نظام روما الأساسي وجميع قرارات مجلس الأمن المنطبقة.

ونلاحظ أيضا مع القلق الشديد أن مجلس الأمن لم يتمكن من إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونحث أعضاء المجلس بشدة على مواصلة جهودهم في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالحالة في سورية، ستواصل بلدان الشمال الأوروبي بشكل خاص دعم عمل "الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١". ونشجع الآخرين على أن يحدوا حذونا.

ولا تزال المحكمة ضامنا مهما لاحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع البلدان، فضلا عن كونها رادعا قويا. ونسلط الضوء أيضا على أهمية عمل المحكمة في السعي إلى تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، حيث أننا نعتقد أن مؤسسات العدالة القوية شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار.

ونلاحظ أن الفترة المشمولة بهذا التقرير شهدت بعض التطورات الهامة في السوابق القضائية وإحراز تقدم في العديد من الإجراءات القضائية والتحقيقات الأولية والتحقيقات الجارية، مما أدى، في جملة أمور، إلى إصدار المحكمة أمري إلقاء قبض جديدين. ويبين النطاق الجغرافي لنشاط المحكمة وزيادة البلاغات المقدمة أن معظم الدول لا تزال تعتبر المحكمة الجنائية الدولية نقطة مرجعية لتحقيق العدالة وكفالة المساءلة. ونرحب أيضا بالتزام الصندوق الاستئماني لصالح ضحايا الجرائم الخاضعة للولاية القضائية للمحكمة وأسر هؤلاء الضحايا بتنفيذ التكاليف المتعلقة بتعويض ضحايا أخطر الجرائم التي تمس المجتمع الدولي والأسر والمجتمعات المحلية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شمل عبء عمل المحكمة إجراء المدعية العامة لتحقيقات في ١١ حالة، فضلا عن إجراء تحقيقات أولية في ١٠ حالات وثلاث محاكمات جارية.

قام مكتب المدعية العامة بعدد كبير من الزيارات إلى العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

ولكي تتمكن المحكمة من إدارة عبء عملها الكبير وتبقى مؤسسة حديثة وفعالة في مواجهة تحديات اليوم، من الضروري أن تتطور وتتكيف مع تلك التحديات الجديدة وأن تكون فعالة قدر الإمكان. ونرحب بكل الجهود المبذولة لمراجعة وتبسيط الإجراءات الإدارية والقضائية للمحكمة وتحسين استخدام الموارد المتاحة.

وعبء العمل الثقيل الذي يقع على عاتقها، كما يتضح من تقرير المحكمة. وتمثل مسؤوليتنا المشتركة في أن نضمن أن تتوفر للمحكمة موارد كافية لتنفيذ ولايتها الهامة في وقت يزداد فيه الطلب على خدماتها. وبالمثل، من واجب المحكمة ضمان أن يتسم عملها بالفعالية والكفاءة.

أود أن أختتم كلمتي بتجديد تعهدنا بأن تظل بلدان الشمال الأوروبي من المؤيدين الأقوياء للمحكمة الجنائية الدولية. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل من أجل كفالة فعالية المحكمة واستقلاليتها ونزاهتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد شابورو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد، وهو البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ونود أن نشكر القاضي تشيلي إيبوه - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته المفصلة. ونشكر المحكمة أيضا على تقريرها السنوي المقدم إلى الأمم المتحدة (انظر A/74/324)، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩، وهو عام آخر شهدنا فيه العديد من التطورات الهامة.

يعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن دعمهم الثابت للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة فاعلة فيما يتعلق بتعزيز نظام عالمي قائم على القواعد وتحقيق السلام الدائم وضمنان مساءلة المسؤولين عن ارتكاب جرائم أو انتهاكات.

الدولية وحصاناتها بالإضافة إلى الفهم الأفضل لولاية المحكمة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عزمهم على تشجيع أوسع مشاركة ممكنة في نظام روما الأساسي والحفاظ على سلامته القانونية، إلى جانب الدول الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً عن اقتناعه التام بشرعية المحكمة وثقتنا التامة في نزاهة واستقلال القضاة والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في أداء واجباتهم، على النحو المنصوص عليه في المادة ٤٠ و ٤٢ من نظام روما الأساسي. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالدفاع عن المحكمة ضد أي تدخل خارجي يهدف إلى عرقلة ممارسة العدالة وتقويض نظام العدالة الجنائية الدولية. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأكيد دعمهم للمحكمة في المنتديات المتعددة الأطراف والحوارات الثنائية وتقديم مساعدة سياسية ومالية وتقنية متماسكة للمحكمة. إن جهودنا المشتركة ستجعل المحكمة عالمية وقوية حقاً وتجعلها محكمة قادرة على محاسبة مرتكبي أخطر الجرائم التي تؤثر على المجتمع الدولي وتمنع صوتا وأملا جديدا للضحايا الأبرياء.

السيد فيكوفيتش (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه. ونود أن نستكمل بملاحظات بصفتنا الوطنية.

في البداية، نود أن نعرب عن امتناننا للقاضي شيلي إيبوي - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية على إحاطته الجمعية العامة بالتقرير السنوي للمحكمة (انظر A/74/324). ويظهر التقرير النشاط العالي للمحكمة الجنائية الدولية ويثبت أنها تحتل مكانة بارزة في بنية العدالة الجنائية الدولية. ومع ذلك، لم تصل بعد إلى المرتبة التي توختها الدول الموقعة على نظام روما الأساسي. وينظر العالم إلى المحكمة الجنائية الدولية بأمل وعدم

ولا يزال هناك عدد من التحديات الخطيرة التي تحول دون حسن سير عمل المحكمة. ونرحب بالمساعدة التي قدمتها الدول فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية وغيرها من الطلبات التي أحالتها المحكمة لها، لكننا نشدد على أن التعاون الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية لا يزال ضرورياً. ونشعر بالقلق بوجه خاص لأن اعتقال وتسليم الأشخاص الخاضعين لولاية المحكمة لا يزال مشكلة. ونحث جميع الدول على اتخاذ إجراءات لتعزيز التعاون الكامل والملائم مع المحكمة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الفوري للأوامر بإلقاء القبض وإبرام اتفاقات تعاون طوعي مع المحكمة بشأن تنفيذ الأحكام والإفراج المؤقت أو النهائي عن المشتبه فيهم ونقل الشهود، وكلها ضرورية لفعالية المحكمة.

يتفق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تماماً مع المحكمة بأن قدرة مجلس الأمن على إحالة المسائل إلى المحكمة يمكن أن تساعد في تعزيز المساءلة في البلدان التي ارتكبت فيها أخطر الجرائم التي تؤثر على المجتمع الدولي ولكن ليس للمحكمة اختصاص للنظر فيها. ونؤكد أيضاً أن المتابعة الصارمة من جانب المجلس ضرورية لضمان التعاون مع المحكمة عندما يحيل المجلس إحدى القضايا إليها.

ويرتكز نظام روما الأساسي على مبدأ التكامل حيث تكون الدول نفسها مسؤولة بشكل أساسي عن تقديم المجرمين المشتبه فيهم إلى العدالة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتنفيذ هذا المبدأ الأساسي من خلال مختلف أدواته ومشاريعه في مجال تقديم المساعدة، ولا سيما من خلال برامج الرامية إلى تحسين القدرات القانونية والقضائية للبلدان، كجزء من جهوده الرامية لتعزيز سيادة القانون. ويظل التصديق العالمي على نظام روما الأساسي هدفاً في المدى الطويل. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي واتفاق امتيازات المحكمة الجنائية

من ناحية أخرى. وفي هذا السياق أيضًا، تبرز المسؤولية الكبيرة للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نتذكر أن تحقيق وعد العدالة عملية مستمرة تتطلب بذل جهد متبادل، سواء من جانب المحكمة، ولا سيما مكتب المدعية العامة، أو من جانب الدول الأطراف.

تود بولندا التأكيد على أن المحكمة الجنائية الدولية نفسها لا تملك الموارد اللازمة لضمان الامتثال لمذكرات الضبط والإحضار. لذلك يجب على المحكمة أن تسعى باستمرار إلى تعزيز ثقة الدول لأن دعمها شرط مسبق لكي يكون عمل المحكمة فعالاً. وتعزز الثقة أيضاً التعاون والتمويل العمليين.

إن بولندا على أهبة الاستعداد للتعاون مع المحكمة من أجل إجراء التحقيقات وإقامة العدالة. ونعتقد أنه بدون التعاون مع الدول والمنظمات الدولية لن يكون للمحكمة أي فرصة في أن تكون فعالة بالكامل. ويجب أن يكون هذا التعاون متجذراً في مبدأ التكامل الذي لا يزال أساس نظام العدالة الجنائية الدولي. وفرادى الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن محاكمة مرتكبي أخطر الجرائم.

والتكامل حل جزئي لمسألة الولاية القضائية الإقليمية الواسعة النطاق للمحكمة. والإجراءات المحلية الفعالة تضع إطاراً سليماً لسلطة المدعي العام التقديرية وتساعد في الحد من النفقات التشغيلية للمحكمة.

وفي الختام، أود أن أغتنم الفرصة وأكرر أمني في أن تقنع المحكمة الجنائية الدولية، بجهودها الحثيثة والمنهجية ونوعية اجتهادها القضائي، غير المقتنعين وأن تطمئن المقتنعين بالفعل بأن دعم هذا الجهاز القضائي الدولي الفريد كان عملاً صائباً ويستحق كل جهد ممكن.

السيد شباتشيك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): إذ يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي،

ارتياح. إن الدول الأطراف في نظام روما الأساسي تنظر إليها في كثير من الأحيان بأمل، بينما تفكر فيها الدول غير الأطراف فيه في كثير من الأحيان بعدم ارتياح. وتعترف هذه الدول بدور المحكمة وتعاون معها من حين لآخر، لكنها تتساءل أحياناً عن الغرض من وجودها. ونأمل أن يؤدي عمل المحكمة الدؤوب والمنهجي ورصيد اجتهادها القضائي الهائل إلى تغيير هذا النهج من جانب الدول غير الأطراف.

لا تزال بولندا داعماً ثابتاً للمحكمة الجنائية الدولية كجزء من النظام الدولي القائم على القواعد. وخلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن التي أوشكت على الانتهاء، ركزنا على تعزيز القانون الدولي. وكان من بين الاستنتاجات التي توصلت إليها المناقشة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن تعزيز القانون الدولي (انظر S/PV.8262) المنعقدة بمبادرة من بولندا أن النظام العالمي القائم على القواعد يتطلب مؤسسات قوية لإنفاذ القانون، وهذا هو الغرض الذي أنشئت من أجله المحكمة الجنائية الدولية والسبب وراء دعم بولندا لأنشطة المحكمة.

هذا لا يعني أننا لا نلاحظ الحاجة إلى تحسين أساليب عمل المحكمة وكفاءتها. بل على العكس تماماً، فإننا نرى أن أداء المحكمة يتطلب تبسيطاً متطوراً. لذلك نتطلع إلى تلقي نتائج آليات تقييم المحكمة الجنائية الدولية التي تم إطلاقها مؤخراً والتحسينات المقترحة. ونذكر أن التوظيف المناسب في مناصب القضاة والمدعين العامين أمر بالغ الأهمية لنجاح المحكمة الجنائية الدولية. ونعلق أهمية كبيرة على عملية اختيار المدعي العام الجديد، لأن مهمته، سواء كان رجلاً أو امرأة، المتمثلة في اختيار القضايا وإعدادها بشكل صحيح تشكل حجر الزاوية في إجراءات المحكمة.

تعمل المحكمة وستعمل دائماً في بيئة دولية معقدة ويجب أن تتوصل إلى أحكام صعبة مع مراعاة الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب من ناحية وضد إمكانية مقاضاة الجناة

القائم على القواعد ومنع الإفلات من العقاب، وأن نشارك في هذا الحوار باستمرار. ويجب، في الوقت نفسه، تشجيع الدول غير المشاركة على الانضمام إلى نظام روما الأساسي من أجل سد الفجوات في الولاية القضائية الإقليمية أو الشخصية التي تسمح للجنة بالإفلات من العدالة.

وبالانتقال إلى مسألة الصلات بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، فإن هناك تعايش طبيعي بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة. وقد وسعت إمكانية الإحالة وفقا للفقرة الفرعية (ب) من المادة ١٣ من نظام روما الأساسي نطاق التدابير التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن عند معالجة المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وتشجع سلوفاكيا مجلس الأمن على استخدام هذه الأداة الفريدة لإحالة الحالات التي ترتكب فيها الجرائم الدولية وعندما تعجز عن القيام بذلك السلطات الوطنية التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن محاكمة مرتكبي هذه الجرائم. ولكن ما لم يتابع مجلس الأمن إحالاته على النحو الصحيح، بما في ذلك بكفالة تعاون الدول الأعضاء، لا يمكن لمسار العمل هذا أن يأتي بالنتائج المرجوة، كما حدث فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والحالة في دارفور، بالسودان.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشير إلى أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت عدة أحكام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك مسألة التعاون مع المحكمة. وللاجتهد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية إمكانية كبيرة لزيادة تطوير وتوضيح المسائل المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي، فضلا عن دعم وتوجيه الجهود المحلية في مكافحة الإفلات من العقاب. غير أن المحكمة تحتاج إلى إيلاء اهتمام خاص لتقديم تعليقات واضحة ومفصلة ووجيهة لأحكامها، حتى تصبح هذه الإمكانيات إسهاما حقيقيا.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على دعم سلوفاكيا القوي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك لقضية سد الفجوة الأوسع نطاقا للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بموجب

أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية باسم سلوفاكيا بصفتها الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئيس شيلي إيبو - أوسوجي على إحاطته الشاملة. وكذلك أشكر المحكمة الجنائية الدولية على تقريرها عن أنشطتها في ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (انظر A/74/324).

تشكل مناقشة الجمعية العامة بشأن التقرير إحدى أهم الصلات المؤسسية بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وتوفر منبرا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الـ ١٩٣ لمناقشة أعمال هذه الهيئة القضائية الفريدة.

لقد أنشأ مؤتمر روما لعام ١٩٩٨ الهيئة القضائية الدولية الوحيدة ذات الولاية القانونية على أفطع الجرائم بموجب القانون الدولي. ويجسد مجرد وجود المحكمة اقتناع المجتمع الدولي المتزايد بأن المساءلة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من حل النزاعات. ومن الصعب أن نتصور الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الذي مزقته النزاعات العودة إلى السلام المستدام والحياة الطبيعية من دون الوفاء بمتطلبات العدالة والإنسانية. وتشكل حقيقة أن قرابة ١٤ ٠٠٠ من الضحايا شاركوا في القضايا المعروضة على المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير دليلا قويا على الدعوة إلى العدالة عموما وعلى أهمية المحكمة في حالات معينة. فيجب أن يرى هؤلاء الضحايا العدالة تتحقق، ليس فقط في شكل الإجراءات القانونية الواجبة، بل كذلك بالحصول على التعويضات والمساعدة حتى يمكنهم الرجوع إلى حياتهم الطبيعية.

ولا يمكن للمحكمة أن تفي بمهمتها بإنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجريمة العدوان، إلا إذا حققت العالمية. وينبغي لنا أن نركز كل جهودنا السياسية على حوار مفتوح وصور يبنني على القيم المشتركة التي تكمن في صميم المحكمة الجنائية الدولية التي تهدف إلى مواصلة تعزيز النظام الدولي

على تعديلات كمبالا المتعلقة بجريمة العدوان، ولذلك فإنها ترحب بتنفيذ ولاية المحكمة على تلك الجريمة.

ونحن سعداء بالتقدم المحرز في عملية انتخاب المدعي العام التالي للمحكمة الجنائية الدولية، وتحديدًا، اعتماد المعايير المرجعية للعمل الذي أنجزته حتى الآن لجنة انتخاب المدعي العام وفريق الخبراء. ومن الأهمية بمكان، بالنسبة للأرجنتين، تحديد مرشحين ذوي خبرات كبيرة وسجلات معترف بها لمواصلة عمل المدعية العامة الحالية باحترام التوازن الجنساني والجغرافي والتمثيل الكافي للنظم القانونية الرئيسية في العالم كمبادئ توجيهية فيما يتعلق بموظفي المحكمة.

وكذلك نرحب بالتقدم الإيجابي المحرز في عملية الاستعراض الخارجي المستقل، الذي سيكون فرصة كبيرة لتنفيذ التعديلات اللازم إدخالها لتنفيذ نظام روما الأساسي ككل. ولن تكون للعملية التي تقودها رئاسة جمعية الدول الأطراف الشرعية اللازمة لتحقيق نجاحا إلا إذا استمرت في الشفافية والشمول اللذين أظهرتهما حتى الآن.

وأود أن أتطرق الآن إلى علاقة المحكمة بالأمم المتحدة. إذ إن العلاقة التي تربط المنظمة بالمحكمة مهمة للغاية، ولا بد أن تسترشد على الدوام باحترام الاستقلال القضائي للمحكمة. وفي هذا السياق، نؤكد مجددا على بعض شواغل الأرجنتين فيما يتعلق بإحالة مجلس الأمن لحالات معينة إلى المحكمة، ولا سيما التكلفة المالية لتلك الحالات. وعلى الرغم من وضوح القواعد الواردة في نظام روما الأساسي واتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، الذي ينص على أن الأمم المتحدة تتحمل تكاليف الحالات، فإن هذه التكاليف تتكفل بها حتى الآن الدول الأطراف حصرا.

إن مكافحة الإفلات من العقاب هي أحد أهداف الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، إلى جانب كونها من أهداف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكن يتطلب تحقيق ذلك

القانون الدولي. ويتجلى هذا المنظور كذلك بوضوح في خدمة سلوفاكيا الملتزمة بوصفها نائبا لرئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ومنسقا للفريق العامل في مكتب الجمعية بنيويورك.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
أولا، أود أن أشكر القاضي شيلي إييو - أوسوجي على إحاطته التي قدمها إلى الجمعية العامة بشأن التقرير عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية خلال العام الماضي (انظر A/74/324). كما أود أن أشكر القاضي شيلي إييو - أوسوجي على عرض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ المادة ٣ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وبشأن النفقات المتكبدة والمبالغ المستردة فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية (A/74/325 و A/74/326).

كما تأمل الأرجنتين أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المتعلق بتقرير المحكمة الجنائية الدولية (A/74/L.8) بتوافق الآراء، كما فعلت في السنوات السابقة، بالتزامن مع جلسة اليوم والمناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

وتبرهن المحكمة مرة أخرى عمليا - من خلال نشاطها الملحوظ منذ الإحاطة (انظر A/73/PV.28) بشأن تقرير العام الماضي (انظر A/73/334) - أنها أداة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد سيادة القانون على الصعيد الدولي. وتجدد الأرجنتين التزامها المستمر تجاه المحكمة بمواصلة مشاركتها النشطة في الآليات التي وضعتها جمعية الدول الأطراف بهدف تحقيق الانضمام العالمي إلى النظام الأساسي.

وقد برهنت الأرجنتين على دعمها بطرق مختلفة، غير أننا نعتز بصفة خاصة بأننا كنا أول دولة عضو تكمل إبرام اتفاقات التعاون الأربعة التي اقترحتها المحكمة. كما صدقت الأرجنتين

الدول الأمريكية على التصديق على نظام روما الأساسي، وتنفيذ أحكامه على الصعيد الوطني والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ولا تقتصر الجهود على دعم وتعزيز المحكمة نفسها، بل تشمل أيضا نشر مضمون النظام الأساسي والتطورات الحاصلة في العدالة الجنائية الدولية استنادا إلى نظام روما الأساسي نفسه. وفي هذا السياق، وكجزء من جهودنا للتحديث المستمر في قدرات الموظفين العموميين، عُقدت في المكسيك هذا العام دورة تدريبية سنوية بشأن القانون الدولي الإنساني وتضمنت جزءا يركز على المحكمة الجنائية الدولية.

ويحيط وفد بلدي علما بالتطورات القضائية الهامة التي حققتها المحكمة في العام الماضي. لقد كانت هذه السنة مليئة بالتحديات الجديدة لكل من المحكمة والدول على الصعيدين المؤسسي والعملي، وكذلك فيما يتعلق بالعلاقة بين المحكمة والدول الأطراف وتلك غير الأطراف. أما على الصعيد المؤسسي، فترحب المكسيك بالمبادرة الرامية إلى إجراء دراسة بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية، التي طلبتها المحكمة نفسها. وستؤدي هذه الدراسة إلى تعزيز المحكمة من جميع جوانبها، ونكرر تأكيد المكسيك على التزامها بمواصلة العمل من أجل تحقيق هذه الغاية.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على مسؤولية الدول الأطراف في انتخاب المدعي العام القادم، وتعديل جميع الجوانب التي يجب الاتفاق عليها بصورة جماعية، عن طريق جمعية الدول الأطراف، لكي تتمكن المحكمة من مواصلة الاضطلاع بولايتها بفعالية. ونؤيد أيضا المبادرة السويسرية لتعديل نظام روما الأساسي من أجل الاعتراف بجرمة المجاعة في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. ويسرنا أن نرى تطور هذه المسألة في الفريق العامل المعني بالتعديلات، ونأمل أن يتم البت فيها قريبا بحيث يمكن أن يقدم إلى جمعية الدول الأطراف لاعتماده في كانون الأول/ديسمبر.

الهدف التزاما بتزويد المحكمة بالموارد الضرورية كي تتمكن من القيام بعملها. ويمكن للتقاعس في هذا الصدد أن يعرض التحقيقات الجارية للخطر ويضر بمصداقية منظمنا. كما نعتقد أن هناك مجالا لعلاقات أوثق وأفضل بين المحكمة ومجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بعمل الهيئات الفرعية التابعة له، مثل لجان الجزاءات أو الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وأخيرا، تود الأرجنتين التأكيد على إسهام المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم على الصعيد الدولي. وفي الواقع، فإن مساهمة المحكمة في تشكيل نظام متعدد الأطراف يهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وتحقيق سلام دائم، وفقا للقانون الدولي والمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، هي أمر لا يمكن إنكاره. إن معاناة ضحايا أبشع الجرائم هي أكبر وصمة عار على جبين البشرية. ويجب أن نكفل مواجهة هذه الجرائم بردود قوية حتى نتضمن معا من بناء عالم أكثر إنصافا في ظل سيادة القانون الدولي.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تتوجه المكسيك بالشكر لرئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي شيلي إييو - أوسوجي، على إحاطته أمام الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي عن أنشطة المحكمة (انظر A/74/324). كما نشيد بقيادته، ونؤكد له تأييد المكسيك التام.

يوصف المكسيك دولة طرفا في نظام روما الأساسي منذ عام ٢٠٠٦، فإنها مشارك نشط في جمعية الدول الأطراف من خلال عضويتها في المكتب ورئاستها للفريق العامل المعني بالتعديلات. وبالإضافة إلى ذلك، شارك بلدي في تقديم مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم (A/74/L.8)، وهو عضو في مجموعة أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية. بالنسبة لمنظمة الدول الأمريكية، فإن المكسيك هي القائمة بصياغة القرار الذي تقدمه الجمعية العامة لتلك المنظمة ويعتمد مرة كل سنتين لتشجيع

من ٢٠ عاما الأثر الذي يمكن أن تتركه القيم والأفكار في العالم الحقيقي. وعملت دول من جميع المناطق معا لبناء مؤسسة تهدف إلى التحقيق في أخطر الجرائم الدولية والمعاقبة عليها مستندة في ذلك إلى مفاهيم الكرامة الإنسانية ومكافحه الإفلات من العقاب والعدالة الدولية. وكما هو الحال بالنسبة لأي مسعى بشري، فقد حققت المحكمة الجنائية الدولية إنجازات واتضحت أوجه القصور في عملها أيضا. فلنحتفل بما حققته من إنجازات مثل منح التعويضات للضحايا وإنجاز أنشطة توعية ناجحة. ولنفكر في الوقت نفسه في الكيفية التي يمكننا بها التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها.

وإذ تفخر البرازيل بكونها عضوا مؤسسا للمحكمة الجنائية الدولية، فإن من دواعي سرورها أن ترى أنها قد رسخت نفسها بقوة بوصفها أول محكمة دائمة أنشئت لمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب أخطر الجرائم الدولية. فالمحكمة أداة لتحقيق العدالة والسلام، حيث تكفل محاكمة المتهمين محاكمة نزيهة واحترام حقوقهم احتراماً تاماً.

ويشير التقرير السنوي للمحكمة (انظر A/74/324) بوضوح إلى عبء العمل الكبير الذي تؤديه خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وقد باشرت المحكمة، منذ إنشائها قبل ٢٠ عاما النظر في ٢٧ قضية حوكم فيها ٤٥ مشتبه به أو متهما، وأجرت تحقيقات في ١١ قضية. وترحب البرازيل بالتنفيذ الفوري لأمر القبض الجديدين ونقل المشتبه بهما إلى عهدة المحكمة، وهو ما يعد مثالا إيجابيا للتطبيق الناجح لقواعد نظام روما الأساسي المتعلقة بالتعاون.

وثمة تطور مشجع آخر يتعلق بعمل الصندوق الاستثماري لصالح الضحايا، الذي تعتبر ولايته المتعلقة بالتعويضات ضرورية لدعم حقوق الضحايا في العدالة. وسعيا إلى التوفيق بين العدالة الجزائية والعدالة التصالحية، يتضمن نظام روما الأساسي مجموعة متطورة من الأحكام بشأن حقوق الضحايا التي تمكنهم من

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالممارسات القضائية للمحكمة، تمت تسوية المسائل ذات الصلة بالتعاون بين الدول والمحكمة هذا العام، وكذلك ممارسة التوافق مع المعايير الدولية الأخرى. وتناولت المحكمة أيضا مسائل معقدة أخرى من قبيل تفسير الالتزامات الموضوعية المنبثقة عن النظام الأساسي ونطاق الولاية القضائية للمحكمة في الحالات التي تنطوي على كل من الدول الأطراف والدول غير الأطراف. وبالمثل، شعرنا بالارتياح إزاء التنفيذ الفوري لأوامر إلقاء القبض التي أصدرتها المحكمة خلال هذه الفترة.

ويسرنا أيضا أن نرى أن تقرير المحكمة يتضمن مقترحات محددة، وإجراءات ملموسة لتعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية. وعلى وجه الخصوص، نقدر التفاعل الإيجابي للمحكمة مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وإبرام الاتفاقات والالتزامات التي تمكن من التعاون مع الهيئات الأخرى. إن لدى الأمم المتحدة الهيكل والوكالات اللازمة التي تمكن الدول من بناء القدرات في هذه المسائل المتصلة بالمحكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وحماية التراث الثقافي، على سبيل المثال لا الحصر. وتساعد الاتفاقات المبرمة في هذا الصدد على تفادي ازدواجية الجهود وتعزيز قدرة كل مؤسسة على الوفاء بالولاية المناطة بها.

أود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد المكسيك على التزامها بنظام العدالة الجنائية الدولية، وتعزيز نظام روما الأساسي لمنع الإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي أخطر الجرائم التي تمس المجتمع الدولي ككل. وفي هذا السياق، نتوقع أن تصدق المكسيك في الأشهر المقبلة على التعديلات المدخلة على الفقرة ٢ من المادة ٨ من نظام روما الأساسي، التي اعتمدت في كمبالا في عام ٢٠١٠، وفي نيويورك في عام ٢٠١٧.

السيد فوكس - دروموند غوف (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد جسّد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية قبل أكثر

وقد دعت مجموعه متنوعة من الجهات الفاعلة إلى استعراض نظام روما. ويجب علينا، بصفتنا دولا أطرافا، أن نزيد من جهودنا المشتركة لتعزيز عمل المحكمة. وترى البرازيل أنه من الضروري أن تحافظ أي عملية استعراض على استقلالية المحكمة في ممارسات الادعاء والقضاء، إذ أن الاستقلالية تشكل حجر الزاوية في أي مؤسسة قضائية شرعية. وتتابع البرازيل عن كُتب المناقشات في كل من لاهاي ونيويورك، وتتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة في جمعية الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر، وإلى تقديم مساهمات إيجابية للقرارات التي اتخذت في ذلك الوقت. ونعتقد أنه ينبغي أن تشارك الدول الأطراف مشاركة كاملة في أي عملية استعراض، لأن من شأن ذلك أن يضفي طابعي الشرعية والشفافية اللتين تتطلبهما العملية. وستتخذ جمعية الدول الأطراف جميع القرارات الرئيسية بشأن الاستعراض، ولا سيما تلك التي لها أثر في الميزانية.

ويمثل البحث عن السلام والعدالة تحديا دائما، ويكمن هذا التحدي في البحث عن نظام عالمي أكثر عدلا وتعاونًا. فالسلام والعدالة يكملان بعضهما البعض ويشكلان جزءا من القيم المشتركة التي جعلت أول محكمة جنائية دولية دائمة تُنشأ بموجب معاهدة أمرا واقعا. ولا تزال البرازيل ملتزمة التزاما راسخا بنظام روما وبالقيم التي حفزت على إنشائه.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل إحاطتي بالإعراب عن تقديري للرئيس شيلي إيبوي - أوسوجي على تفانيه وقيادته، وكذلك على إحاطته بشأن التقرير الشامل عن عمل المحكمة الجنائية الدولية (انظر A/74/324).

تلتزم اليابان بمكافحة الإفلات من العقاب، وتولي أهمية كبيرة لتعزيز سيادة القانون. ولذلك، ما فتئت اليابان تدعم المحكمة منذ إنشائها. وتتمثل السياسة الطويلة الأمد لحكومة بلدي في تمكين المحكمة من العمل بفعالية وعلى نحو مستدام بدعم من المجتمع الدولي. وإلى جانب كوننا أكبر مساهم مالي

المشاركة في الإجراءات وطلب التعويضات. ومن المشجع أن نرى التقارير عن المشاريع الجارية وإشراك الصندوق الاستثماري لصالح الضحايا وأسرهم والمجتمعات المحلية المتضررة في أعماله. ونثني أيضا على البعد الإيجابي للتعاون في مجال تعزيز القدرات الوطنية. وتشارك جميع الدول الأطراف مسؤولية العمل باستمرار من أجل تحسين نظام روما والتصدي للتحديات التي تواجهه ودعمه عند الحاجة. وأحد تلك التحديات الكبيرة عالميته. ويسرني التذكير بأن جميع بلدان أمريكا الجنوبية دول أطراف في نظام روما، وأن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشكل أيضا ثاني أكبر مجموعة إقليمية بين الدول الأطراف بعد المجموعة الأفريقية مباشرة.

ويتعلق التحدي الثاني بالعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تكرر البرازيل الإعراب عن قلقها الذي طال أمده إزاء تمويل إحالات مجلس الأمن. وهي مسألة ذات طابع هيكلي وتأثير كبير على قدرة المحكمة على الوفاء بولايتها. ونكرر مرة أخرى دعوتنا إلى تنفيذ المادة ١٣ من اتفاق العلاقة والفقرة الفرعية (ب) من المادة ١١٥ من نظام روما الأساسي اللتين توفران إرشادات واضحة مفادها أنه ينبغي تغطية تلك التكاليف، جزئيا على الأقل، من خلال الأموال المقدمة من الأمم المتحدة، وأن المسؤولية عن ذلك لا تقع على عاتق الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة وحدهم. ومن المهم أيضا التشديد على أنه، وكما تنص المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة تتحمل المسؤولية الحصرية عن النظر في ميزانية المنظمة والموافقة عليها. ومن شأن توفير التمويل للملائم للإحالات من قبل مجلس الأمن أن يعزز مصداقية المحكمة والأمم المتحدة على حد سواء. فالوضع الراهن غير منصف ولا مستدام.

أما التحدي الثالث فيكمن في صميم المناقشات الجارية حاليا في جمعية الدول الأطراف في نظام روما وهيئاته الفرعية.

وفي هذا السياق، نود أن نشدد على ضرورة اتباع نهج تدريجي بغية التوصل إلى تفاهم مشترك بين عدد أكبر من الدول وكسب تعاونا. ولا تزال المحكمة في بداية سنواتها من العطاء. ولذلك فإن السعي إلى تحقيق الإنجازات على نحو متسرع سيعرض جهودنا الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب للخطر. وتعتقد اليابان أن الأهم هو مواصلة المحكمة بذل جهودها وإحراز تقدم مطرد.

وبالنسبة للنقطة الأخيرة التي تتعلق بالتكامل، فإن دور المحكمة يتمثل في تكملة الولايات القضائية الجنائية الوطنية، ولا يقلل وجودها من أهمية مقاضاة الولايات القضائية الوطنية لمرتكبي الجرائم الخطيرة.

وسيساعد تكريس هذا المبدأ في أنشطة المحكمة على تحسين عملية المحكمة. وتعتقد اليابان أن مكتب المدعي العام، من خلال إيلاء الاهتمام لحدوى التحقيقات ومبدأ التكامل، وكذلك عن طريق تحديد أولويات القضايا بشكل مناسب، يمكن أن يستخدم موارده على النحو الأكثر فعالية وأن يفي بولايته الأساسية.

في الختام، نأمل أن تستمر المحكمة الجنائية الدولية في العمل بجد في مكافحة الإفلات من العقاب مع تعزيز مصداقيتها. وستواصل اليابان دعمها القوي لعمل المحكمة الجنائية الدولية.

السيد سكوت - كيميس (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):
المحكمة الجنائية الدولية عنصر رئيسي في نظام روما الأساسي - وهو نظام مصمم ليضمن أن المسؤولين عن أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي يواجهون العدالة. لا تزال المساءلة عن الجرائم الوحشية ضرورية لصون السلام ودعم المصالحة في حالات ما بعد الصراع. إن المسؤولية الأساسية عن التحقيق مع المسؤولين عن الجرائم الوحشية الجماعية والملاحقة القضائية لهم، حيثما يكون ذلك مناسباً، هي مسؤولية تقع عن حق على عاتق الدول. لكن المحكمة الجنائية الدولية تؤدي دوراً حاسماً باعتبارها محكمة الملاذ

فيها، فإننا نلتزم أيضاً بدعم المحكمة بصفتنا عضواً في المكتب من خلال الموارد البشرية المؤهلة.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف، التي شكلت خطوة هامة نحو عالم أكثر إنسانية. ومع ذلك، فإننا لا زلنا نشهد اليوم وحشية مروعة في النزاعات ونؤمن بأن المساءلة هي السبيل إلى عالم أفضل. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المحكمة هي محاولة طموحة لتحقيق العدالة وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

وبطبيعة الحال، فإن أي مؤسسة مهما كانت، تمر بفترات من التقدم والتقهر. والمحكمة ليست استثناء. لقد مر على تأسيسها سبعة عشر عاماً، وقد حان الوقت لكي تعيد الدول الأطراف تأكيد مسؤولياتها بصفتها أصحاب المصلحة. ومن الضروري إخضاعها لإصلاحات حتى تحقق ولايتها الأساسية. ويتعين على الدول الأطراف أن تواصل المشاركة في مناقشات بناءة بشأن الكيفية التي يمكننا بها تعزيز عمل المحكمة. فالدول الأطراف هي التي تقود عملية إصلاحها وإذاك يصبح مستقبلها رهن أيدينا. وتلتزم اليابان بالمشاركة بفعالية في إصلاح المحكمة وتعزيز عملها.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط هامة تتعلق بتعزيز عمل المحكمة، وهي العالمية والمثابرة والتكامل. وبخصوص النقطة الأولى، فإنني أود أن أؤكد أنه إلى أن قوتنا تكمن في اتحادنا. ولأجل تمكين المحكمة من تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم، يجب أن تنضم إليها المزيد من البلدان. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن تهدف المحكمة إلى أن تصبح محكمة جنائية عالمية بحق. وندعو جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك. وبصفتنا دولاً أطرافاً، فإننا بحاجة إلى مواصلة العمل مع الدول غير الأطراف في النظام والتشديد على أهمية دوره في مكافحة الإفلات من العقاب.

إليها هو أمر حاسم، خاصةً فيما يتعلق بالتعاون. إن الترابط بين ولايتي الأمم المتحدة والمحكمة يجعل المحكمة شريكا رئيسيا للأمم المتحدة. وبوصفها شريكا رئيسيا من الأهمية بمكان أن تزود الأمم المتحدة المحكمة بالدعم الذي تحتاجه للاضطلاع بولايتها. ونرحب في هذا الصدد بجهود الأمم المتحدة حتى الآن ونشجع الأمين العام على مواصلة تعزيز التعاون وفقا لاتفاق العلاقة.

السيد ليل ماتا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أشكر القاضي شيلي إيبوي - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير المحكمة (انظر A/74/324) الذي يمدنا بمستجدات تفصيلية لأنشطة المحكمة خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩.

منذ بداية عمليات المحكمة تم الشروع في ٢٧ قضية تتعلق بـ ٤٥ مشتبهاً بهم أو مدعياً عليهم، وتم إجراء تحقيقات في ١١ حالة، مما يدل على مدى نشاط المحكمة. إلا أن هناك في الوقت نفسه حاجة إلى التفكير، لأن الطبيعة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية هي تقديم مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى العدالة، مما يؤدي إلى التقدم نحو حماية الضحايا، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالصراعات، وكذلك مكافحة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة. ينبغي لنا بعد عقدتين من اعتماد نظام روما الأساسي أن ننظر في جهود المجتمع الدولي لمنع أية قضايا جديدة تدخل في اختصاص المحكمة.

إننا نقدر المعلومات المقدمة عن أنشطة المحكمة ونحيط علما بها، بما في ذلك أنشطة دوائرها التمهيدية والابتدائية ودائرة الاستئناف، وكذلك مكتب المدعية العامة والصندوق الاستثماري للضحايا. يعتقد بلدي أن أعمال المحكمة تسهم في تعزيز العدالة وسيادة القانون في الدول الأطراف. ولهذا نعيد تأكيد دعمنا

الأخير عندما تكون الدول التي تتمتع بسلطة قضائية غير قادرة أو غير راغبة في ممارستها. هذا التكامل هو بطبيعة الحال أمر حاسم لنجاح المحكمة.

إننا نرحب بالإنجازات الرئيسية للمحكمة هذا العام. ونفكر بشكل خاص في إدانة بوسكو نتاغندا بتهمة ارتكاب ١٨ جريمة ضد الإنسانية، ولا سيما العبودية الجنسية وجرائم الحرب، بما في ذلك استخدام الجنود الأطفال. ونشير أيضاً إلى النقل السريع إلى الحبس للشخصين المتهمين عقب إصدار أوامر الاعتقال. كما نرحب بعملية الإصلاح الجارية لدعم تكوين المؤسسة القوية والفعالة المتوخاة في نظام روما الأساسي وتعزيز قدرة المحكمة على الوفاء بولايتها الأساسية. وستكون انتخابات العام المقبل لمدع عام جديد وقضاة جدد انتخابات حاسمة. ومن الضروري التركيز بشدة على تنفيذ الولاية الأساسية للمحكمة من خلال القيام بإجراءات المحاكمة العادلة والسريعة، وكذلك التركيز الشديد من مكتب المدعي العام على ضمان عرض قضايا تم الإعداد لها جيداً وبإثباتات جيدة على المحكمة.

لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تفي بالولاية البالغة الأهمية التي منحناها إياها هي وحدها. إننا ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى ضمان حصول المحكمة على الدعم الكامل والثابت. يجب ألا نتجاهل الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه العدالة المتسقة والنزاهة في مواجهة المجتمع الدولي للصدمات التي تتسبب فيها الصراعات.

إن المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة في جوهرهما تسعيان لتحقيق ذات الأهداف. إن أحد الأهداف الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، وهو صون السلم والأمن الدوليين، يتوافق مع نظام روما الأساسي. لقد استمعنا إلى الطلبات المتكررة من المدعية العامة من أجل المتابعة الفعالة والدعم من مجلس الأمن بشأن الحالات التي يحيلها المجلس إلى المحكمة. إن الدعم السياسي من المجلس لعمل المحكمة في الحالات التي يحيلها

إن مكافحة الإفلات من العقاب هي أحد أهداف الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، إلى جانب كونها من أهداف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكن يجب أن يدعم ذلك الهدف التزاماً بتزويد المحكمة بالموارد الضرورية التي تحتاج إليها لأداء مهامها. ويمكن لغياب هذه الموارد أن يعرض للخطر استدامة تحقيقات المحكمة. وتواصل المحكمة طلب التعاون والدعم من الأمم المتحدة والدول الأطراف والدول الأخرى من أجل الاضطلاع بأنشطتها والوفاء بولايتها.

تولى الرئاسة السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين)، نائب الرئيس.

وفي الوقت نفسه، يدعو وفد بلدي إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق نظام عالمي. فكل خطوة صوب تحقيق العالمية ستحد بدرجة كبيرة من خطر الإفلات من العقاب وتساعد في تعزيز السلام والاستقرار في الدول. ولذلك يجب علينا مواصلة التشجيع على تحقيق عالمية نظام روما الأساسي والمحافظة على الزخم في التصديق على النظام والانضمام إليه. وكلما انضم مزيد من البلدان إلى الدول الأطراف الـ ١٢٢، كلما تعزز النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي ترتكبها الجهات من الدول ومن غير الدول.

وأخيراً، نثني على المشاركة الرفيعة المستوى للمحكمة الجنائية الدولية في الأنشطة المتعلقة بالقضايا الجنسانية وفي تسليط الضوء على علاقتها مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة للتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة الإمكانية للجميع للجوء إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ونودّ أن نؤكد للجمعية الدعم القوي والمستمر من وفد بلدنا للمحكمة الجنائية الدولية في الاضطلاع بولايتها.

القاطع للمحكمة الجنائية الدولية والتزامنا بمكافحة الإفلات من العقاب ومنع الجرائم الوحشية. ويقدر وفد بلادي الدعم والتعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، ليس لأنهما يعززان الحوار والعلاقة بين الكيانين ولكن أيضاً لأنهما يسلطان المزيد من الضوء على العمل السامي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يتيح للمحكمة فرصة لتعزيز سلطتها ونشر الوعي حول ولايتها وإظهار الأهمية الأساسية لتعاون الدول.

وبناءً على ما سبق، تود غواتيمالا أن تؤكد مجدداً احترامها التام لمبدأ التكامل وتعزيز النظم الوطنية لضمان المساءلة. يجب أن تكون للوظيفة القضائية لفرادى الدول الأسبقية في التحقيق مع المسؤولين عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية أو الملاحقة القضائية لهم، لكن تكامل المحكمة يظل أمراً ذا قيمة عندما تحقق الدول في الاضطلاع بتلك المهام، حيث أنها دائماً تحترم سيادة كل بلد.

كما نعتقد أن التعاون بين المنظمات الدولية مهم للغاية. لذلك نعتبر أنه من الضروري تحسين التعاون بين المحكمة ومجلس الأمن، الذي يجب عليه توحيد قواه لمنع الجرائم التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والعمل سوياً لمكافحة الإفلات من العقاب على مثل هذه الأفعال، والحفاظ على وجود تفاعلات منتظمة لهذا الغرض.

التعاون هو أحد الركائز الأساسية التي يستند إليها الأداء السليم للمحكمة الجنائية الدولية. ولذلك فإن الالتزام الثابت من جانب الدول الأطراف هو أمر حاسم لتعزيز قدرة المحكمة على ضمان المساءلة وتحقيق العدالة وتقديم التعويض للضحايا، وكذلك المساعدة في منع الجرائم في المستقبل، وعلى النحو الذي تكرسه روح نظام روما الأساسي. نود أن نشدد على هذه النقطة لأن المحكمة تؤدي دوراً أساسياً في مجال العدالة الجنائية الدولية فيما يتعلق بضمان احترام سيادة القانون وصون السلم والأمن الدوليين.

السلم والأمن الدوليين. وتعزز الشراكة بين المؤسستين مصداقية نظام روما الأساسي.

وكذلك فإن كفالة التعاون الكامل والسريع من الدول على نفس القدر من الأهمية. ويجب على الدول أن تدرك التزاماتها القانونية على النحو المحدد في نظام روما الأساسي. وأي تعاون في دعم المحكمة ينال حتماً من قدرتها على العمل بشكل فعال، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتنفيذ أوامر الاعتقال العالقة. ويجب أن ندرك أن التصديق العالمي على نظام روما الأساسي هو أمر بالغ الأهمية للردع الفعال لأخطر الجرائم. وفي هذا الصدد، نأسف لانسحاب الفلبين من المحكمة ولقرار ماليزيا سحب صك انضمامها إلى نظام روما الأساسي. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها المحكمة للتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين في سعيها لتحقيق عالمية النظام الأساسي، وتعزيز التعاون فيما بين الدول واعتمادها تشريعات وطنية للتنفيذ. وتؤكد سلوفينيا من جديد التزامها بتعزيز مبادئ نظام روما الأساسي وعالميته وإنفاذ الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم العدوان. وفيما يتعلق بسلامة نظام روما الأساسي والجهود الرامية إلى جعله أكثر اتساقاً، تدعو الحاجة أحياناً إلى إحداث تغييرات بغية التحسين. وقد صدقنا هذا العام على حذف المادة ١٢٤ من نظام روما الأساسي. وكما سبقت الإشارة، فالمجاعة في حالة وقوع نزاع مسلح ذي طابع غير دولي ينبغي أن تُدرج ضمن جرائم الحرب في المادة ٨.

وفي مكافحة الإفلات من العقاب، لا بد من وجود محكمة جنائية دولية قوية، ولكن من المهم أيضاً أن تؤدي المحاكم الوطنية دورها وأن توفر الأدوات اللازمة عند الملاحقة القضائية على الجرائم ذات الطابع الدولي. وفي هذا الصدد، تقترح مبادرة المساعدة القانونية المتبادلة، التي تقودها سلوفينيا إلى جانب الأرجنتين وبلجيكا والسنغال ومنغوليا وهولندا، وضع اتفاقية دولية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين لمقاضاتهم محلياً على أخطر الجرائم الدولية بهدف تعزيز قدرات

السيدة بافداج كوريت (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية):

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونظراً لأهمية الموضوع المعروض علينا، نود أن ندلي ببعض التعليقات الإضافية. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المحكمة الجنائية الدولية على تقريرها السنوي المقدم إلى الأمم المتحدة (انظر A/74/324)، وإلى القاضي تشيلي إيبوه - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على عرضه المستفيض للمسائل الرئيسية التي تواجهها المحكمة.

لا تزال السياسة الخارجية لسلوفينيا تركز بثبات على تعزيز سيادة القانون. ورأينا أن المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها محكمة قانونية، تؤدي دوراً مفيداً في إرساء هذا المبدأ عن طريق ضمان ألا تفلت أشد الجرائم خطورة من العقاب، وأن زيادة دعم العدالة الجنائية الدولية والمحكمة أمر أساسي، لا سيما بالنظر إلى ما تواجهه المحكمة من تحديات ومقاومة في جهودها لمحكمة مرتكبي أخطر الفظائع والحيلولة دون حدوث هذه الانتهاكات في المستقبل. وفي ضوء تعاون سلوفينيا الجاري مع المحكمة الجنائية الدولية، نشعر بالامتنان لرئيس المحكمة على زيارة سلوفينيا الشهر الماضي. وخلال الزيارة التي قام بها إلى ليوبليانا، تمكنا من المشاركة في مناقشات موضوعية للتحديات التي تواجهها المحكمة، وعملاتها ودورها، وغير ذلك من المسائل المواضيعية المتعلقة بالعدالة الجنائية الدولية.

ونظراً لما تتعرض له تعددية الأطراف من انتقادات متزايدة وضغوط متكررة تسبب تقويض النظام الدولي القائم على القواعد، تكتسي زيادة التعاون بين المؤيدين الرئيسيين لها أهمية حيوية. فلا بدّ لمجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية من أن يعززا جهودهما الرامية إلى بناء علاقة فعالة تمكن المحكمة من الوفاء بولايتها لسد ثغرة الإفلات من العقاب وإخضاع المسؤولين الرئيسيين للمساءلة، ولا بدّ للمجلس من الوفاء بولايته في صون

ونعتقد أن مختلف المبادرات المتزامنة الرامية إلى إيجاد حلول فعالة للتحديات التي تواجه المحكمة تجسد أهميتها ودورها في المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه من خلال الجهود المشتركة والدعم الثابت من جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في نظام روما الأساسي، يمكن التغلب بنجاح على أي عقبات تحول دون تحقيق الكفاءة في أداء المحكمة.

السيد النفاثي (ليبيا): أود، بداية، أن أقدم بالشكر إلى القاضي شيلي إيبوي - أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، ونشكره على تقديم تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/74/324)، والذي أحطنا علما به.

دائما، يدور سؤال في الذهن: أين تحقق العدالة في تلك الجرائم الأكثر فظاعة في العالم؟ أي المحاكم الوطنية، أم في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي؟ وتفاديا للإفلات من العقاب، أوجد نظام روما الأساسي نظاما حديثا يجمع بين نظامي المحاكمة الوطنية والمحاكمة الدولية ويرمي إلى البحث في أكثر الجرائم بشاعة، وهي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية. فظهر مفهوم الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية لتأطير العلاقة بين القضاء الجنائي الدولي والقضاء الداخلي، والذي مفاده أن تكون المحكمة الجنائية الدولية مكملة للهيئات القضائية الجنائية الوطنية. من هنا، تعاونت ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية في هذه المرحلة لتحقيق العدالة، مع التأكيد على مبدأ سيادة الدولة الليبية في تطبيق قوانينها المحلية على الجرائم التي ترتكب على أراضيها.

وفي الوقت الذي نعي فيه تماما أن هناك تأخيرا في ملاحقة ومحاكمة المتهمين، نؤكد على أن هذا التأخير لا يعني عدم رغبة القضاء الليبي في محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم، إنما هو تأخير فرضته الظروف الأمنية التي تشهدها ليبيا. والدليل على ذلك أن قضاءنا الوطني باشر فعليا في محاكمة العديد من المتهمين، بل

المحاكم الوطنية. وقد أعربت ٦٩ دولة حتى الآن عن تأييدها للمبادرة. وستواصل المجموعة الأساسية من الدول الرائدة في المبادرة بذل جهودها من أجل إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة، من المقرر عقدها في سلوفينيا في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ونودّ أن ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى مبادرة المساعدة القانونية المتبادلة إلى القيام بذلك.

ونرحّب بالدور المتزايد الذي بدأ يؤديه في عمل الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا تكليفه بدفع التعويضات. إن العدالة التعويضية لضحايا الجرائم الدولية وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية أمر أساسي. كما أننا نقدر الجهود التي يبذلها الصندوق في معالجة مسائل الصحة العقلية وتقديم الدعم النفسي للضحايا الناجيات من النزاع. وتواصل سلوفينيا المساهمة في الصندوق الاستئماني للضحايا.

ومن أجل مصداقية المحكمة ونزاهتها، فمن الحيوي معالجة التحديات الراهنة. ونرى أن جميع المداولات بشأن الأبعاد المختلفة المحتملة لعمليات الإصلاح ينبغي أن تقوم على الانفتاح على التعاون البناء والحوار المشترك بين المحكمة والدول الأطراف فيها والمجتمع المدني. وينبغي أن تهدف أي تدابير إصلاحية إلى إصدار توصيات محددة وعملية بشأن كيفية تعزيز أداء المحكمة وفعاليتها. إن الخطط الثلاث التي تزامن صدورها - وهي الخطة الاستراتيجية على نطاق المحكمة للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١ والخطتان الاستراتيجيتان المحددتان لمكتب المدعي العام وقلم المحكمة - هي بالتأكيد جزء من هذه التدابير. ومع ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لحقيقة أن العديد من المسائل يمكن، بل وينبغي، أن تعالجها الدول الأطراف نفسها. وينبغي أن يكون عملها ودورها في جمعية الدول الأطراف والأفرقة العاملة القائمة عاملا حاسما في تحسين فعالية المحكمة مع مراعاة الخصائص المحددة لكل هيئة.

حاسم في إطار النظام الأوسع لآليات المساءلة الدولية، ونرحب بما تقدمه من إسهام قيم في هذا النظام حتى الآن. فقد أُرست المحكمة ونظامها الأساسي تدريجياً نموذجاً جديداً للعدالة الجنائية الدولية، جعل المساءلة عن الجرائم الفظيعة جزءاً لا يتجزأ من سيادة القانون. وعلى هذا النحو، فإن المحكمة واحدة من الهيئات العديدة التي تكفل المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية.

بيد أن المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ تدابير قوية وملائمة عند مواجهة ارتكاب جرائم دولية تقع على عاتق الدول. فالمحكمة هي محكمة ملاذ أخير مستقلة للمحاكمة على هذه الجرائم. وتكتسي المحاكم والعمليات القضائية المحلية التي تكفل مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية أهمية حاسمة لإعمال مبدأ التكامل. ومن خلال الوفاء بهذه المسؤولية، فإن الدول الأطراف تدعم تركيز المحكمة على التحقيق والمقاضاة في أخطر الجرائم الدولية، وفقاً لمبدأ التكامل.

وإذ احتفلت المحكمة بالذكرى السنوية العشرين لوضع نظامها الأساسي في العام الماضي، فإننا الآن نتطلع إلى الفصل التالي من وجودها. ولئن كنا نقر بما حققت من نجاحات وإنجازات عديدة، فلا تزال هناك بعض التحديات. وترحب نيوزيلندا بقيام المحكمة والدول الأطراف معا باستكشاف آفاق الإصلاح الرامي إلى النهوض بالمحكمة وتعزيز أدائها الفعال لاختصاصها. وينبغي للإصلاح المحتمل أن يمكن المحكمة من تحقيق المساءلة والرقابة المناسبة على أفضل وجه.

إن المحكمة تسهم إسهاماً كبيراً في العدالة الجنائية الدولية والاجتهاد القضائي من خلال نوعية وطابع مهامها القضائية وأحكامها. وتلك هي المهمة الأساسية للمحكمة ونحث جميع الدول الأطراف على تعزيزها ودعمها، بما في ذلك عن طريق تنفيذ تدابير عملية لكفالة تجهيز هيئة المحكمة تجهيزاً جيداً قدر الإمكان للقيام بدورها. وتتطلع نيوزيلندا إلى المشاركة البناءة مع الدول الأطراف الأخرى ومع المجتمع المدني في هذا الشأن وفي

صدرت أحكام قضائية بمعاقبة بعض منهم وتبرئة آخرين. ومن هنا، كان لزاماً أن يُحترم اختصاص القضاء الوطني.

وهنا، نؤكد على أن قدرة القضاء الوطني على الإيفاء بالتزاماته في تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون تتطلب وقفة جادة من المجتمع الدولي لمساعدة حكومة الوفاق الوطني في الخروج من الأزمة الأمنية التي تشهدها ليبيا، بالتوازي مع الجهود المبذولة لإنجاح العملية السياسية، وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم للجهات إنفاذ القانون بما يمكنها من القيام بدورها في تعزيز الأمن والاستقرار والسيطرة على العوامل والظروف التي تنشأ في ظلها الانتهاكات والجرائم ومصادرة الأدوات التي تُستغل وتُستعمل في ارتكاب الجرائم، خاصة الأسلحة، وكبح الجماعات الإرهابية والمجموعات الخارجة عن القانون.

ختاماً، نحدد التأكيد على أن السلطات الليبية حريصة على معاقبة مرتكبي الجرائم ومكافحة الإفلات من العقاب، وفقاً لمبدأ إقليمية تطبيق القواعد القانونية الذي يعكس سيادة القانون. فالقضاء الليبي مستقل ونزيه وقادر على تحقيق العدالة الجنائية والاجتماعية متى استقرت مؤسسات الدولة. وهي في طريقها إلى ذلك بعون الله.

السيدة راش (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الرئيس شيلي إيبوي - أوسوجي على تقريره (انظر A/74/324) وعلى العمل الذي يواصل الاضطلاع به في المحكمة الجنائية الدولية. ونشيد بالإنجازات الأخيرة التي حققتها المحكمة، على النحو المبين في تقرير الرئيس، وعلاقتها المستمرة مع الأمم المتحدة. ونلاحظ مع التقدير عمل المحكمة مع الدول والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمجتمع المدني من أجل تعزيز التعاون مع المحكمة ودعمها وإذكاء الوعي بها.

تؤيد نيوزيلندا بقوة المحكمة واختصاصها بمحاسبة الأفراد المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية. ونظراً لأن المحكمة هي المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة، فإنها تضطلع بدور

وباعتبار أوكرانيا إحدى أولى الدول التي أيدت فكرة إنشاء محكمة دولية دائمة قائمة على المعاهدات، فقد شاركت بنشاط في اللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وأصبحت من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي في عام ٢٠٠٠. وبعد ذلك، كانت أوكرانيا أيضاً من أوائل الدول غير الأطراف التي صدقت على اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. وإيماناً من أوكرانيا بمحكمة الملاذ الأخير هذه، أصدرت حكومتها في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إعلاناً بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٢ من نظام روما الأساسي، تقبل فيه ولاية المحكمة الجنائية الدولية على الجرائم المرتكبة على أراضيها في الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. وفضلاً عن ذلك، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أصدرت حكومة أوكرانيا إعلاناً ثانياً بموجب المادة ذاتها من النظام الأساسي، تقبل فيه ممارسة الولاية القضائية للمحكمة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة على أراضيها اعتباراً من تاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، حين بدأ العدوان العسكري للاتحاد الروسي على أوكرانيا. وأود أن أكرر التأكيد على أن هذين الإعلانين غير محددي المدة. وبذلك، سيكون بمقدور المحكمة الجنائية الدولية ممارسة ولايتها القضائية على هذه الجرائم بغض النظر عن جنسية الجناة، وإن كانوا من مواطني دول ثالثة.

ونقدر حقيقة أن مكتب المدعية العامة قد ركز تحليله، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الجرائم المرتكبة في القرم وشرق أوكرانيا بهدف تحديد حالات محتملة للتحقيق فيها. ولا تزال حكومة أوكرانيا والمنظمات غير الحكومية الأوكرانية والأجنبية تقدم معلومات إضافية إلى المحكمة وتتعاون مع مكتب المدعية العامة فيما يتعلق بالدراسة الأولية، من خلال إجراء مشاورات في المحكمة وأثناء بعثاتها إلى أوكرانيا على السواء، والتي تمت آخرها في حزيران/يونيه. وبوجه خاص، ظلت وكالات إنفاذ القانون الأوكرانية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن

قضايا الإصلاح الأخرى أثناء الفترة السابقة على الجمعية المقبلة للدول الأطراف وخلال انعقادها.

وفي ضوء التقدم المستمر للمحكمة والدول الأطراف من أجل كفالة تحقيق العدالة والمساءلة عن أخطر الجرائم، تلتزم نيوزيلندا بمواصلة إجراء حوار مفتوح وصادق وقائم على الاحترام، يركز على الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي.

ويجب أن يشمل تحقيق هذا الهدف التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويمثل استقلال المحكمة وحيادها عاملين أساسيين لولايتها ومصداقيتها، وتحت نيوزيلندا جميع الدول على احترام هذه المبادئ والاسترشاد بها لدى تعاملها مع المحكمة. ونحن ملتزمون، في المقام الأول، بإزاء المحكمة وسنعمل مع الآخرين لضمان أن تظل المحكمة مؤسسة قضائية فعالة ومستدامة، وأن تُعتبر كذلك.

السيد بونديوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

بداية، أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على عرضه الشامل لأنشطة المحكمة السنوية.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها المحكمة لتحسين عملها واستخدام مواردها على الوجه الأمثل، فضلاً عن اعتماد خطة استراتيجية على نطاق المحكمة للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١. ونلاحظ مع التقدير أنه عقب تفعيل الولاية القضائية للمحكمة على جريمة العدوان في العام الماضي، قامت العديد من الدول الأطراف بالتصديق بالفعل على التعديل المتعلق بهذه الجريمة أو قبوله. وترتفع فعالية جميع أنشطة المحكمة، من التحقيقات الجارية إلى الأنشطة القضائية، بتعاون الدول. ويعد توفير هذا التعاون إسهاماً هاماً في منع أخطر الجرائم ومكافحة الإفلات من العقاب عليها.

حالة ما إلى المحكمة أن يعزز تطبيق مبدأ المسؤولية في البلدان التي ربما قد ارتكبت فيها جرائم خطيرة وحيث ليس للمحكمة ولاية قضائية. ولاحظت المحكمة أيضا أن إقامة حوار منظم بين المحكمة ومجلس الأمن من شأنه أن يحسن تنفيذ قرارات الإحالة التي يعتمدها المجلس ويعزز مكافحة الإفلات من العقاب. وقد تساعد هذه المناقشات أيضا على كفالة أن تتلقى المحكمة الجنائية الدولية التمويل الكافي للقضايا التي يحيلها إليها المجلس. ولذلك، فإن كندا تدعم إقامة حوار منظم مع مجلس الأمن.

وبالنظر إلى الحاجة إلى محكمة قوية، ترحب كندا أيضا بالمناقشات الجارية لإيجاد سبل قد تتيح تعزيز المحكمة. ونرحب بوجه خاص بالجهود التي يبذلها المكتب لدعوة الدول الأطراف إلى الاجتماع لهذا الغرض. وفي حين تتعدد مجالات النقاش، تؤيد كندا السعي إلى زيادة التنوع وتحسين التوازن بين الجنسين داخل المحكمة، وضمان تعزيز عمليات اختيار المرشحين للمناصب التي تُشغل بالانتخاب في المحكمة على الصعيد الوطني وتخصيص الموارد التي تتيح للمحكمة الوفاء بمهمتها على النحو الأمثل. ومن ثم، فإن كندا تتطلع إلى العمل مع الدول الأطراف الأخرى بشأن هذه المسائل وغيرها في جمعية الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر.

وسأكون مقصرة إن لم أكرر بإيجاز تأكيد إيماننا بأن التصديق العالمي على نظام روما الأساسي أمر بالغ الأهمية لنجاح المحكمة. وبما أن فعالية المحافل الأخرى تبدو أضعف مما كان مأمولا في كفالة المساءلة عن ارتكاب الجرائم الفظيعة، ينبغي أن نواصل إعطاء الأولوية لتحقيق عالمية نظام روما الأساسي. وعلى غرار المحكمة، فإننا نقدر أيما تقدير الجهود التي يبذلها المجتمع المدني في تعزيز الانضمام العالمي إليه.

ومع ذلك، يتعين على جميع الدول الأطراف إثارة هذه المسألة بانتظام مع الدول غير الأطراف، وذلك بالنظر إلى الدور

حقوق الإنسان، تُوثق وتقدم إلى المحكمة المزيد من المعلومات، والوقائع والأدلة المتصلة بطبيعة النزاع المسلح القائم في أوكرانيا، بوصفه نزاعا مسلحا دوليا ناجما عن عدوان أجنبي مسلح وبجرائم الحرب العديدة التي اقترفتها القوات المسلحة التابعة للدولة المعتدية، وسلطات الاحتلال لديها، وأفرادها ووكلائها على أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا، على حد سواء. ونقدر العمل الذي يقوم به مكتب المدعية العامة، ونتطلع إلى تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أنشطة الدراسة الأولية في عام ٢٠١٩.

ولا تزال مطالب سكان أوكرانيا لتحقيق العدالة، ولا سيما محاكمة ومحاسبة جميع من ارتكبوا جرائم جسيمة في أوكرانيا، بنفس القدر من الأهمية. وفي هذا الصدد، تعرب أوكرانيا مجددا عن كامل دعمها للمحكمة الجنائية الدولية. وختاما، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن مكافحة الإفلات من العقاب ترتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق السلام والأمن للجميع.

السيدة بليه (كندا) (تكلمت بالفرنسية): لطالما دعمت كندا المحكمة الجنائية الدولية والجهود التي تبذلها لإخضاع المسؤولين عن أخطر الجرائم الدولية للمساءلة. ويساعد ضمان المساءلة عن هذه الجرائم على إنهاء الإفلات من العقاب، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا باحترام سيادة القانون. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الإفلات من العقاب في ميانمار ونرحب بالتالي بحقيقة أن المحكمة بصدد دراسة ادعاءات ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق طائفة الروهينغيا. غير أننا ندرك القيود المتأصلة التي تفرضها ضرورة ألا تتجاوز المحكمة نطاق ولايتها القضائية. ولذلك، لا تزال كندا تدعو مجلس الأمن إلى إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية. إذ إن هذه الإحالة ستكون منح المحكمة الولاية القضائية لتحقيق في كامل نطاق الجرائم الفظيعة التي ارتكبت بحق طائفة الروهينغيا.

وكما أشارت المحكمة في تقريرها (انظر A/74/324)، فإن من شأن مجلس الأمن بموجب صلاحيته المعترف بها لإحالة

المحكمة يمثل ذلك انتهاكاً للمبادئ الأساسية لاستقلال الهيئات القضائية وللشفافية والنزاهة في إقامة العدل. إن إحالات المجلس إلى المحكمة تؤكد الاتجاه السلبي الذي أشار إليه بلدنا مراراً. فعمليات الإحالة من مجلس الأمن تنتهك باستمرار القانون الدولي وتهاجم البلدان النامية تحت ستار ما تُسمى مكافحة الإفلات من العقاب. ولهذا السبب تكرر كوبا تأكيد موقفها المؤيد لإنشاء محكمة جنائية دولية نزيهة وغير انتقائية وفعالة وعادلة تكمل نظم العدالة الوطنية وتكون مستقلة حقاً وبالتالي تكون بمنأى عن المصالح السياسية التي يمكن أن تفسد جوهرها.

تؤكد كوبا أن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها أن تتجاهل المعاهدات الدولية أو مبادئ القانون الدولي. يجب أن تحترم المبدأ القانوني الذي يقضي بضرورة موافقة الدولة حتى تكون ملزمة بمعاهدة، وهو المبدأ المصدق عليه في المادة ١١ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٩. نود أن نعيد تأكيد قلقنا الشديد بشأن السابقة التي أرستها قرارات المحكمة بإقامة دعاوى قضائية ضد مواطني دول غير أطراف في نظام روما الأساسي ولم تقبل اختصاصها، وفقاً للمادة ١٢ من النظام الأساسي. يجب أن يحافظ اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على استقلالها عن الهيئات السياسية للأمم المتحدة ويجب أن يكون مكماً دائماً للولايات القضائية الجنائية الوطنية. لم يتم إنشاء نظام روما الأساسي ليحل محل المحاكم الوطنية.

يجب على المحكمة الجنائية الدولية إبلاغ الجمعية العامة بأنشطتها على أساس "اتفاق العلاقة". بالرغم من أن كوبا لا تنتمي إلى المحكمة الجنائية الدولية إلا أنها مستعدة لمواصلة المشاركة بنشاط في عمليات التفاوض المتعلقة بها، وخاصة القرار المتعلق بتقرير المحكمة الذي تعتمده الجمعية كل عام، والمعروض على الجمعية حالياً بوصفه مشروع القرار A/74/L.8. ومع ذلك نؤكد من جديد قلقنا إزاء محاولات خرق اتفاق العلاقة، خاصة فيما يتعلق بعلاقة المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن. ينبغي

الهام الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب.

التعاون الدولي ضروري أيضاً لنجاح المحكمة الجنائية الدولية. وتؤكد كندا في هذا الصدد القلق البالغ الذي أعربت عنه المحكمة إزاء حقيقة أن طلبات القبض على ١٥ شخصاً وتسليمهم لا تزال معلقة. لا يمكن للمحكمة أن تنجح في عملها إلا إذا استجابت جميع الدول الأطراف لأوامر القبض وساعدت في التحقيقات الجارية. ولهذا السبب ترحب كندا بالتنفيذ الفوري لأمر الاعتقال الجديدتين اللذين أصدرتهما المحكمة العام الماضي فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يُزعم ارتكابها في جمهورية أفريقيا الوسطى في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وبنقل هذين الفردين إلى عهدة المحكمة الجنائية الدولية. ونرحب كذلك بوصف التعاون المستمر للدول الأطراف في التحقيقات. لا يمكننا محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة إلا من خلال العمل سوياً.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أن كندا ستواصل تقديم الدعم القوي للمحكمة الجنائية الدولية وأنها تتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن الجهود المبذولة لتعزيز المحكمة الجنائية الدولية.

السيدة بينو ريفيرو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يحيط الوفد الكوبي علماً بتقرير الأمين العام (انظر A/74/324) ويود أن يعرب عن التزامه الراسخ بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تمس المجتمع الدولي.

إن الوضع الدولي الحالي والأحداث التي وقعت في السنوات القليلة الماضية تدل بوضوح على الحاجة إلى مؤسسة قضائية دولية مستقلة يمكنها أن تقود الكفاح ضد الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم. ومع ذلك، نعتقد أن الصلاحيات الواسعة النطاق الممنوحة لمجلس الأمن بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي المتعلقة بعمل المحكمة الجنائية الدولية لا تقدم تعريفاً دقيقاً لها بوصفها مؤسسة مستقلة. وإلى جانب تشويه جوهر اختصاص

الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية نَحْجاً مثيراً للجدل، ويعتقد عدد من الدول أنه سيكون من الحكمة أن تطلب الجمعية العامة فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن هذه المسألة. ثالثاً، قامت الدائرة التمهيدية بالمحكمة بتوسيع نطاق اختصاصها دون مبرر وإلى درجة طمس الحدود بين الدول الأطراف وغير الأطراف. رابعاً، يبدو أنه لا توجد للمحكمة شروط ومعايير واضحة وموحدة في تكليفها المدعي العام بالتحقيق في حالة معينة. خامساً، قبلت قاضية تعيينها سفيرة لبلدها وهي لا تزال منخرطة في إجراءات مقاضاة، مما أثار شكوكاً واسعة النطاق. وبالرغم من أنه تم تصحيح الوضع لاحقاً إلا أنه لم يكن يجب لذلك أن يحدث بالمقام الأول في هيئة قضائية دولية يعتمد سبب وجودها على ضمان الاستقلال والنزاهة.

لقد لاحظت الصين أيضاً أن حكم دائرة الاستئناف بالمحكمة الصادر في أيار/مايو هذا العام بشأن استئناف قدمه الأردن أثار مخاوف كبيرة بين مختلف الأطراف. فلقد حدد الحكم، بناءً على ممارسات المحاكم الجنائية الدولية المخصصة ذات الصلة، عدم قابلية تطبيق حصانة رؤساء الدول أمام المؤسسات القضائية الدولية كقاعدة للقانون الدولي العربي.

غير أن المحكمة لم تُفصّل الفروق المتعلقة بالسياقات المحددة لممارسات هذه المحاكم الجنائية الدولية وظروفها. فعلى سبيل المثال، تتضمن الأنظمة الأساسية للمحاكم أحكاماً صريحة بشأن حصانة رؤساء الدولة، ويمكن العثور على أحكام مماثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد نينت لنا ممارسات الدول أن الغالبية العظمى من الدول أكدت دائماً وبشكل قاطع أن هذه الحصانة تنطبق على رؤساء الدول وغيرهم من كبار المسؤولين دون استثناء. وعلاوة على ذلك، أصدرت الدائرة التمهيدية ودائرة الاستئناف بالمحكمة عدة أحكام في مسائل ذات صلة ولكنها ذكرت أسباباً مختلفة بل متناقضة، مما يضر بسلطة المحكمة ومصداقيتها.

أن ننوه بأن التقرير الوارد في الوثيقة A/74/324 يشير إلى ضرورة تنظيم الحوار بين الهيئتين، وهو أمر نعتبره يتجاوز الولايات المنصوص عليها في اتفاق العلاقة.

لقد وقع شعب كوبا ضحية لأشهر أشكال العدوان التي لم يسبق لها مثيل منذ قرابة ٦٠ عاماً. وقد أدت المضايقات والعداء إلى مقتل وإصابة الآلاف من مواطنينا. فقدت مئات العائلات أطفالاً وأولياء أمور وإخواناً، بالإضافة إلى تكبدها لخسائر مادية واقتصادية ومالية جسيمة. ومع ذلك، فإن تعريف جريمة العدوان الذي تم وضعه في المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي في كمبالا ببساطة لا ينظر في بعض هذه العناصر. يجب تعريف جرائم العدوان بشكل عام وبحيث يشمل كل شكل من أشكال العدوان التي تتجلى في العلاقات الدولية بين الدول، ويجب ألا يقتصر على استخدام القوة المسلحة، بل يجب أن يشمل أيضاً الإجراءات التي تؤثر على سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

في الختام، تؤكد كوبا من جديد عزمها على مكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على التزامها بالعدالة الجنائية الدولية والتقيّد بمبادئ الشفافية والاستقلال والنزاهة، وكذلك التطبيق غير المقيد للقانون الدولي والاحترام التام له.

السيد ليو يانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني الرئيس شيلي إيبويه - أوسوجي على تقريره السنوي (انظر A/74/324) عن أعمال المحكمة الجنائية الدولية. لقد أحاطت الصين علماً بالجهود المستمرة للمحكمة الجنائية الدولية في مجالات مثل التحقيق والمحاكمات وتعويض الضحايا. ومع ذلك فقد تزايدت المخاوف على المستوى الدولي فيما يتعلق بسلطة المحكمة ومصداقيتها. هناك خمس قضايا رئيسية في هذا الصدد. أولاً، لم تتم الاستجابة الفعالة للشواغل الرئيسية لبعض الدول الأطراف ضمن إطار المحكمة الجنائية الدولية. ثانياً، كان النهج الذي تتبعه المحكمة إزاء القاعدة المتعلقة بحصانة مسؤولي

إنجازات المجتمع الدولي في العصر الحديث. ومنذ اعتماد نظام روما الأساسي، قبل أكثر من ٢٠ عاماً، والدول تبقى قيد نظرها مهام المحكمة سواء من عواصمها أو من خلال مشاركتها في مختلف الأفرقة العاملة التابعة لجمعية الدول الأطراف ولجانها وجلساتها. ويعود الاهتمام الذي أولي لهذه المسألة لأهمية الولاية المنوطة بها والعنصر السياسي في أعمالها وعبء الميزانية الذي تتحمله الدول الأطراف فيها.

وتواجه المحكمة العديد من التحديات، مثل إرساء عملية استعراض فني يجريها خبراء مستقلون ترمي إلى تحسين أداء المحكمة وكفاءتها وفعاليتها في بعض المجالات الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بإدارتها وعمل مكتب المدعي العام. ومن المقرر أن يقدموا تقريرهم في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ للنظر فيه في الدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأطراف، ويتزامن ذلك تقريبا مع الانتهاء من عملية انتخاب القضاة والمدعين العامين الجدد. ومن المهم أيضا تسليط الضوء على مسائل التعاون مع الدول الأطراف وحماية الضحايا وانتخاب المسؤولين للمناصب العليا التي سأتناولها الآن.

ولا شك أن المحكمة تتمتع بالدعم القوي، وإن كان مستنيرا وناقدا أيضا، من مجموعة كبيرة ومتزايدة من الدول، بما فيها إسبانيا، بطبيعة الحال. غير أن المحكمة تواجه اليوم عددا من التحديات، قديمة كانت أم جديدة أم متكررة، تجعل من الصعب تحقيق العدالة في أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي ككل. ونشجب العقوبات والصعوبات التي واجهتها المحكمة في سعيها إلى الاضطلاع بمهامها، ولا سيما التهديدات بالانتقام ضد المدعي العام، الشخص المنتخب لمحكمة مرتكبي تلك الجرائم باسم المجتمع الدولي. وتلك الهجمات غير مقبولة لأنها تهدف إلى الحد من حرية المحكمة في إجراء التحقيقات. وتواصل العديد من الدول، داخل الجمعية العامة، إعادة تأكيد دعمها القوي للمحكمة بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية

وترى الصين أن المحكمة ينبغي أن تتخذ تدابير ملموسة وفعالة لمعالجة أوجه قصورها وتحسين عملها من أجل الاستجابة لمخاوف المجتمع الدولي وشواغله المشروعة بشأن مجموعة المسائل التي ذكرتها. وتأمل الصين أن تمارس المحكمة سلطتها بحرص بالغ، بما يتفق تماما مع نظام روما الأساسي، للتأكد من أن أنشطتها القضائية متوافقة مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، حتى يتسنى حقا تحقيق العدالة والإنصاف.

السيد خيمينيث بيرناس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية العامة مرة أخرى بشأن هذه المسألة الهامة. فتعزيز المحكمة الجنائية الدولية يشكل إحدى أولويات إسبانيا. وعملها يتمثل في التحقيق في أخطر الجرائم التي تمس المجتمع الدولي قاطبة وممارسة ولايتها القضائية بوصفها محكمة الملاذ الأخير، باعتبارها مكمل للولايات القضائية الوطنية، بغية وضع حد للإفلات من العقاب ومنع هذه الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا.

وأود في البداية أن أشير إلى أن إسبانيا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه،

كما أود أن أشيد بالعمل المستمر الذي تضطلع به المحكمة لأنه لا يزال يؤتي بثماره. وفي الوقت الحالي، لديها تحقيقات مفتوحة في ١١ قضية في حين أن هناك ١١ قضية أخرى في مرحلة الدراسة الأولية. وهناك بعض القضايا في مرحلة الاستئناف وبعضها في انتظار صدور الحكم وأخرى على وشك الانتهاء وغيرها بدأ لتوه. وتنعكس كل هذه الأعمال في التقرير عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩ (انظر A/74/324) الذي عرضه الرئيس إيبوي - أوسوجي. ونوجه خالص الشكر إليه وإلى القضاة والمدعية العامة بنسودة وجميع موظفي المحكمة. وتمثل المحكمة الجنائية الدولية أحد أعظم

تنفيذ الأحكام يشكل جزءاً من الاتفاقات التي يتم إبرامها عادةً بين المحكمة والدول الأطراف.

وسأكون مقصراً إذا لم أذكر ضحايا الجرائم التي نظرت فيها المحكمة. ويشهد الاجتهاد القضائي للمحكمة على حيادها. فهي لم تُبد أي انحياز أو تتجاهل حقوق أي طرف في أي قضية من القضايا. غير أن أحكام البراءة الصادرة نتيجة لنظام الضمانات الذي يحترم حقوق جميع الأطراف هي أحكام محبطة للضحايا بشكل بديهي. ومن الضروري مساعدتهم وتحسين حالتهم من خلال الترويج لممارسة المساعدة القانونية المجانية التي تغطيها ميزانية المحكمة، من دون أن ننسى الدور الأساسي الذي يقوم به الصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة، الذي تساهم فيه إسبانيا بانتظام وفقاً لقدراتنا المالية. وبموجب ولاية الصندوق المتمثلة في تقديم المساعدة، ساعد بالفعل أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ ضحية من خلال دفع التعويضات المنصوص عليها في أحكام المحكمة في القضايا التي يكون فيها المتهمون غير قادرين على الدفع.

وللمساهمات الطوعية في الصندوق دور أساسي في كفالة حق الضحايا في التعويضات وفعالية النظام الذي أنشأه نظام روما الأساسي.

وفي الختام أود أن أشير إلى المسألة الحساسة دائماً المتمثلة في انتخاب الأشخاص الذين سيشغلون المناصب العليا في المحكمة خلال السنوات القليلة المقبلة. وأشير بشكل خاص إلى وظائف المدعي العام والقضاة، بدون أن أتعهد تجاهل المناصب الأخرى. وبينما يقترب موعد دورة انتخابية جديدة، من الضروري كفالة أن تكون المعايير الرئيسية هي البحث عن المرشحين المعترف بهم وذوي الكفاءة التقنية وتقييمهم. ويتطلب العمل الذي سيقوم به هؤلاء الأفراد المنتخبون خلال السنوات القادمة أن يتمتع المرشحون بخبرة واسعة في هذا المجال وخبرة تقنية أكيدة، علاوة

لتطوير كيفية إدارة نظام علمي للعدالة. وعلى الرغم من أن المحكمة لم تصبح منظمة عالمية بعد، فإنها تتطلع إلى أن تصبح كذلك. ويواصل كل من دولها الأطراف والمجتمع المدني العمل سعياً لتحقيق ذلك. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتمثل هدفنا الرئيسي في حماية المحكمة لتمكينها من الاضطلاع بعملها دون تدخل لا مبرر له من جانب أطراف ثالثة، وتزويدها بكل ما يلزمها من موارد.

وبطبيعة الحال، فإن كونك دولة طرفاً في المحكمة يعني المشاركة في ترتيباتها وتلك الخاصة بالكيانات التابعة لها. غير أننا شهدنا على مر السنين بعض الدول الأعضاء ترفض التعاون مع المحكمة، بما في ذلك في القضايا التي تعمل فيها المحكمة بناءً على طلب من مجلس الأمن بوصفها ضامن السلم والأمن الدوليين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويقع على عاتقنا مسؤولية بذل كل جهد ممكن لتدارك عدم التعاون متى حدث ولضمان عدم تكراره في المستقبل. ولذلك، فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته دائرة الاستئناف مؤخراً بشأن عدم تعاون إحدى الدول الأطراف مع المحكمة لأنه يعزز دور المحكمة تجاه الدول، لا سيما بالنظر إلى أن مجلس الأمن كان قد أحال القضية المعنية إلى المحكمة.

ولا يزال عدم التعاون مع المحكمة يشكل أحد التحديات الرئيسية الذي يتعين علينا مواجهته ولكنه يتيح لنا الفرصة أيضاً لإظهار دعمنا للمحكمة والتزامنا تجاه عملها.

وقد أبرمت اتفاقات للتعاون الثنائي مع المحكمة خلال السنوات القليلة الماضية بهدف رئيسي هو تطوير القدرات التي لم ينص عليها أصلاً نظام روما الأساسي ولكن ثبت أنها أساسية لضمان سير عمل المحكمة بشكل جيد. وتتفاوض إسبانيا حالياً مع المحكمة من أجل إبرام اتفاقين للتعاون هما اتفاق تعاون قضائي جديد سيشجع على إقامة علاقة سلسلة وفعالة بين الأجهزة القضائية في إسبانيا والمحكمة، واتفاق بشأن

ولا يمكن ولا ينبغي المساس بسيادة القانون من أجل الانتقام الفوري. ورغم انسحابنا من نظام روما الأساسي، تؤكد الفلبين التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. ولدينا تشريع وطني يعاقب على مثل هذه الجرائم. ونحن في الواقع نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لسن القانون الفلبيني بشأن الجرائم المرتكبة ضد القانون الإنساني الدولي والإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.

ويسهل على الكثيرين أن ينسوا أن نظام روما الأساسي يركز على مبدأ التكامل ولا يشكل بديلاً. وهو يقر بأن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن محاكمة الجرائم الدولية، ويحق لها ذلك، وبأنه لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة اختصاصها إلا في حال تقصير النظم القانونية الوطنية أو عدم قدرتها على محاكمة هذه الجرائم، ونحن قادرون على محاكمتها ومستعدون لذلك. ولم تُنشأ المحكمة الجنائية الدولية أبداً لتشكّل بديلاً عن المحاكم الوطنية كما يود البعض أن تكون. وفي أوائل هذا العام، أُدين عضو في جماعة موتي الإرهابية في محكمة قانونية بتهمة انتهاك القانون الإنساني الدولي، مما يمثل دليلاً على إنفاذ الفلبين الفعلي لتشريعاتها المحلية وللقانون الإنساني الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

على المعايير الأخرى. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان نجاح المحكمة في أداء مهامها في المستقبل.

إن المحكمة الجنائية الدولية جزء أساسي من النظام المعقد الذي عمل المجتمع الدولي على بنائه منذ عام ١٩٤٥ لجعل العالم مكاناً أفضل. وتقع على عاتقنا ليس فقط مسؤولية الحفاظ على هذا الإرث ولكن تحسينه من خلال أفعالنا. فدعونا نستفيد من كل فرصة، على غرار الانتخابات المقبلة للقضاة والمدعي العام، لتعزيز المحكمة من دون إغفال أهمية ولايتها في الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة أزوسينا (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على تقريره (انظر A/74/324). إن الفلبين تنأى بنفسها عن مشروع القرار A/74/L.8.

وقد انسحبت الفلبين فعليا من نظام روما الأساسي في ١٧ آذار/مارس. ويشكل قرارنا بالانسحاب جزءاً من موقف الفلبين المبدئي ضد أولئك الذين يقومون بتسييس حقوق الإنسان ويتجاهلون هيئات ووكالات بلدنا المستقلة والفعالة التي تواصل ممارسة الولاية القضائية للنظر في التهم الناجمة عن جهودنا الرامية لحماية شعبنا. وكما هو الحال في جميع الديمقراطيات فإن إجراءات العدالة تتقدم ببطء في بعض الأحيان، لكنها تتقدم.